

مناقشة الدكتور مهدي المخزومي في آرائه النحوية المتعلقة بالأفعال
الواردة في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)

Arguing Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's Grammatical Views on Verbs in His Book On Arabic Grammar: Criticism and Guidance Dr. Abdulkareem Musleh Ahmed Al-Bahla

د. عبد الكريم مصلح أحمد البحله

كلية الآداب- جامعة ذمار (الجمهورية اليمنية)

akabahla.2018@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/01

تاريخ القبول: 2018/11/08

تاريخ الإيداع: 2018/08/27

ملخص البحث:

يعد الدكتور مهدي المخزومي واحداً من النحاة المحدثين، الذين ثاروا على نظرية العامل النحوي، ودعوا إلى إعادة النظر في القواعد النحوية؛ لغربلتها وتخليصها من القيود المنطقية والأحكام الفلسفية التي قيدت بها -حسب أقوالهم- ويعد كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) واحداً من الكتب التي حاولت أن تضع منهجاً جديداً لإعادة صياغة النحو العربي صياغة جديدة، لا تقوم على أساس نظرية العامل النحوي، بل على أساس نوع العلاقة التي تربط بين الألفاظ في الجملة، والأهمية الدلالية التي يؤديها اللفظ في الجملة.

وعلى الرغم من أن البصريين والكوفيين قد أقرروا جميعاً بفكرة العامل النحوي، إلا إنه قد خص البصريين بانتقاداته اللاذعة، ولم يستثن منهم سوى الخليل بن أحمد. في حين أنه أكثر من الثناء على الكوفيين جميعاً، ووافقهم في كثير من الآراء النحوية، وخالفهم في بعضها، بل خالف جميع النحاة في بعض الآراء، وأتى بآراء لم يسبقه إليها أحد من النحاة، وقد كان في أغلب الآراء التي ذكرها في كتابه، . لاسيما المتعلقة بالأفعال . بعيداً عن الصواب، ومخالفاً لما أجمع عليه النحاة، وقد بدت آراؤه مضطربة ومتناقضة في كثير من القضايا.

الكلمات المفتاحية: مهدي مخزومي; في النحو العربي نقد وتوجيه; نظرية العامل; أقسام الفعل; القواعد النحوي;

Abstract:

Dr. Mahdi Al-Makhzoumi is considered one of the modernist grammarians who revolted against the 'Grammatical Factor Theory' and called for renewing the grammatical rules and the need for filtering and freeing them from the logical constraints and philosophical judgments which, as they assume, constrain them. His book On Arabic Grammar: Criticism and Guidance is one of these books which attempted a new approach to reformulate Arabic grammar into a modern form which is not built on the grammatical Factor Theory but on the relationship between utterances in the sentence and the semantic role of the utterance in the sentence. Although 'al-Basreein' and 'al-Kufeein' schools of grammar both admitted the concept of the 'Grammatical Factor Theory', he just criticized all the scholars of the first school (al-Basreein) except Al-Khalil Bin Ahmed. On the contrary, he intensively praised 'al-Kufeein' scholars and agreed with them in most of their ideas and disagreed with them in few cases. In fact, he disagreed with all the grammarians in some views and sometimes stated unprecedented ideas. However, most of the ideas mentioned in his book, particularly those regarding the verbs, were not correct and far from what have been agreed on by the common grammarians. Moreover, his ideas appeared confused and contradictory in most of the issues.

The present study will discuss Al-Makhzoumi's views on verbs in following sections:

Section One: Base of the word

Section Two: Parts of the verb in Arabic

Section Three: 'being' verbs (kana and its sisters)

Section Four: 'approaching' verbs (kada and its sisters)

Key-words: Mahdi Al-Makhzoumi; Arabic Grammar: Criticism and Guidance; Grammatical Factor Theory; Parts of the verb; grammatical rules;

مدخل:

خالف الدكتور مهدي المخزومي النحاة في كثير من القضايا النحوية المتعلقة بالأفعال، وكانت أكثر تلك المخالفات لآراء البصريين، ولم يكتف بمخالفتهم فحسب، بل وجّه إليهم انتقادات لاذعة، إذ وصفهم بالتمحل والتعسف؛ لإخضاعهم النحو للمنطق الكلامي والاحتجاج الفلسفي. ورأى أنهم قد عقّدوا النحو، وحملوه ما لا يحتمل من التقديرات والتأويلات، فخرجوا بالنحو عن طبيعته السهلة الميسرة، وأرجع سبب ذلك إلى تمسك النحاة بفكرة العامل النحوي، متأثراً بذلك بآراء أستاذه الدكتور إبراهيم مصطفى.

وعلى الرغم من أن الكوفيين يقرون بنظرية العامل كالبصريين، فإنه لم يوجّه إليهم مثل تلك الانتقادات اللاذعة التي وجهها إلى البصريين، بل نراه يثني عليهم، ويوافقهم في بعض القضايا النحوية، ويصفهم بأنهم أكثر فهماً للمنهج الذي يقتضيه الدرس النحوي، وأكثر فهماً للواقع اللغوي.

وإذا كان المخزومي قد وافق الكوفيين، في بعض القضايا النحوية المتعلقة بالأفعال، فإنه أيضاً قد خالفهم في بعضها، إذ جاء بآراء مخالفة لهم، بل مخالفة لما أجمع عليه النحاة القدماء والمحدثون. وأول ما يلاحظ على الآراء التي ذكرها - في كتابه المذكور - هو التناقض والاضطراب، ومخالفة المنطق اللغوي، سواء أكانت آراؤه التي أيد بها الكوفيين، أم التي انفرد بها من بين سائر النحاة. وسيقوم الباحث بعرض بعض تلك الآراء ومناقشتها في المباحث الآتية:

المبحث الأول: أصل المشتقات

عنون المخزومي هذا الموضوع بـ«مصدر الاشتقاق»، وذكر الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين في هذا الموضوع، إذ قال: "فالبصريون يرون أن الاسم هو الأصل والفعل فرع عليه، والكوفيون يخالفونهم في هذا ويرون أن الفعل هو الأصل والاسم فرع عليه، وقد أوضحت المسألة الثامنة والعشرون من كتاب الإنصاف هذا الخلاف"⁽¹⁾. وذكر خلاصة احتجاج كل فريق، ولكنه اقتصر على خلاصة حجتين من حجج البصريين التسع، وعلى خلاصة حجة واحدة من حجج الكوفيين الأربع، التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه⁽²⁾.

وعلى الرغم من أنه هاجم الفريقين على تلك الحجج التي تنم عن جهل بالمنهج اللغوي - حسب قوله - فإنه قد عاد ليشكك فيما نسبته أبو البركات بن الأنباري إلى الكوفيين، إذ قال: "وكان الكوفيون في رأيهم هذا. ولم أقف على قول لأحد شيوخهم الأقدمين فيه - يصدر عن مأخذ يشبه مأخذ البصريين، ولعل أبا البركات بن الأنباري قد نسب إليهم مثل هذا الاحتجاج وهو يهدف إلى أن ينتهي بترويج رأي أصحابه وشيوخه، فقد كان من أشد المتحمسين لهم ولمذهبهم في النحو على الحق والباطل"⁽³⁾. فهو يشكك فيما نسبته ابن الأنباري إلى الكوفيين من احتجاج، على الرغم من أنه لم يذكر إلا الحجة الأولى التي ذكرها أبو البركات بن الأنباري، ولم يكن أول من ذكر هذه الحجة، فقد ذكرها أبو القاسم الزجاجي قبله بمائتين وأربعين عاماً⁽⁴⁾ إلى جانب علة أخرى عزاها إلى أبي بكر بن الأنباري (ت 327هـ) وهو أحد أعلام نحاة الكوفة إذ قال: "دليل آخر للكوفيين: قال أبو بكر بن الأنباري يذكر أنه هو استخرجه ويحتج به، ويعتمد عليه، ويردد ذكره في كتبه، قال: الدليل أن المصادر بعد الأفعال، وأنها مأخوذة منها أن المصادر تكون توكيداً للأفعال، والتوكيد تابع للمؤكد

ثان بعده والمؤكد سابق له، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه، وأن الفعل هو الأصل الذي أخذ منه⁽⁵⁾.

أما العلتان الأخريان اللتان ذكرهما أبو البركات بن الأنباري فهما:

الأولى: أن الفعل يعمل في المصدر نحو (ضربت ضرباً) فوجب أن يكون المصدر فرعاً للفعل؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول. الثانية: أن المصدر لا يمكن تصوره ما لم يكن فعلاً فاعل، والفعل وضع له (فَعَلَ ويفعل) فيجب أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر⁽⁶⁾. فهاتان العلتان لم يشر إليهما المخزومي، وكأنه قد تحرج منهما؛ لأنهما تقومان على مبدأ العامل النحوي، الذي يعارضه بشدة، ويحمل على البصريين حملات شعواء عندما ينفردون بذكره أو يقدرونه.

أما الحجج التي ذكرها البصريون مستدلين بها على أن المصدر أصل المشتقات، فلم يذكر منها سوى علتين هما: الأولى: دلالة المصدر على الزمان المطلق، والفعل على الزمان المقيد، وما دام أن المطلق أصل للمقيد، فالمصدر أصل للفعل. والثانية: أن المصدر هو الحدث الذي يحدثه الفاعل ثم حُدِّث عنه، والفعل حديث عنه، والحدث سابق للحديث عنه⁽⁷⁾.

أما بقية حجج البصريين التي ذكرها أبو البركات بن الأنباري، فلم يتطرق إليها، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- أن الفعل يدل على شيئين هما: الحدث، والزمان. والمصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث والواحد أصل الاثنين.
- أن المصدر له مثال واحد، نحو: الضرب والقتل، والفعل له أمثلة كثيرة.
- أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، والفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، كالآنية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية.
- عدم جريان المصدر على سَنَن واحد في القياس كأسماء الفاعلين والمفعولين.
- لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين.
- قولهم: أكرم إكراماً بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف الهمزة كما تحذف من اسم الفاعل والمفعول، نحو: مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ.
- تسميته مصدراً؛ لأن المصدر هو الموضع الذي يُصدَر عنه.
- وقد رد الكوفيون على هذه الحجة الأخيرة بأن المصدر سمي مصدراً؛ لأنه مصدر عن الفعل، كما قالوا: (مركب فاره، ومشرب عذب) أي مركوب فاره ومشروب عذب.⁽⁸⁾
- ويتضح مما سبق أن المخزومي قد تناول هذا الموضوع تناولاً سطحياً، شابه الاضطراب والتناقض، وعدم الإنصاف في حكمه الذي أيد به الكوفيين. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:
- 1. أنه لم يذكر كل الحجج التي ذكرها كل فريق؛ ليناقشها، فيدحض ما يدحض، ويثبت ما يثبت؛ ليكون حكمه قائماً على أساس علمي رصين، بل لم يناقش حتى الحجج التي ذكرها.

2. أنه شكك في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين، إذ قال: "ولم أقف على قول لأحد شيوخهم الأقدمين فيه".⁽⁹⁾ على الرغم من أن هذا الرأي منسوب إلى الفراء، وهو من رواد المدرسة الكوفية، ولم ينسبه إليه أبو البركات بن الأنباري فقط، بل نسبه إليه أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ). وقد أقر أبو بكر بن الأنباري بذلك، وهو أحد شيوخ المدرسة الكوفية. قال الزجاجي في المسألة التي جرت بينه وبين أبي بكر بن الأنباري: "قلت له مرة ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة؟ فقال: المصدر المكان الذي يُصدر عنه، كقولنا مصدر الإبل، وما أشبهه، ثم نقول مصدر الأمر والرأي تشبيهاً، والمصدر أيضاً هو الذي يُسميه النحويون مصدراً، كقولنا ضرب زيد ضرباً ومضرباً... والمفعل يكون مكاناً ومصدراً. قلت له: فإذا كان كذلك فليمّ زعم الفراء أن المصدر مصدر الفعل؟ وبأي قياس جعله بمعنى الفاعل... وهل يُعرف في كلام العرب مفعول بمعنى الفاعل، فيكون المصدر ملحقاً به؟ فقال: ليس هو كذلك عند الفراء، إنما هو عنده بمعنى مفعول، كما قيل هذا مركب فاره، ومعناه مركوب فاره، ومشرب عذب، ومعناه مشروب عذب".⁽¹⁰⁾ فأبو بكر بن الأنباري يقر بأن هذا هو رأي الفراء، ووضح أنه عنده بمعنى المفعول (مصدر) وليس بمعنى الفاعل (صادر). وقد نسب ابن المؤدب أيضاً هذا الرأي إلى الفراء.⁽¹¹⁾ فهل سيشتك المخزومي بالزجاجي وابن المؤدب فيما نقلنا عن الفراء، كما شكك بأبي البركات بن الأنباري في كثير من القضايا التي نسبها إلى الكوفيين، ومنها احتجاجهم على كون الفعل أصلاً والمصدر فرعاً، على الرغم من أن ذلك قد نُقل عن الكوفيين قبل نقل أبي البركات بمائتين وأربعين عاماً.

3. أنه لم يكن دقيقاً في استخدام المصطلحات النحوية، إذ عبر عن المصدر بالاسم، إذ ذكر في النص السابق أن البصريين يرون أن الاسم هو الأصل، والكوفيين يرون أن الفعل هو الأصل، والاسم فرع عليه. صحيح أن المصدر اسم، ولكنه اسم خاص بنوع واحد من الأسماء. أما مفهوم الاسم فهو مفهوم عام يشمل طائفة الأسماء كلها، ولا يمكن الاعتماد على دلالة السياق هنا؛ لأن الكلام في الجوانب العلمية بحاجة إلى تحديد دقيق للمصطلحات. ثم إنه بنصه على مصطلح الاسم قد مهّد أساساً لإقامة الحجة عليه؛ لأن الاسم بمفهومه العام سابق على الفعل كما سيوضح الباحث ذلك لاحقاً.

4. بعد أن شكك في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين، وشكك في حجته التي ذكرها، ووسم احتجاج الفريقين بأنه بعيد ولا صلة له بالدراسة اللغوية، وأنه ينم عن جهل بالمنهج اللغوي الذي يجب أن يتبعه كل دارس لغوي. بعد كل ذلك عاد ليرجح رأي الكوفيين في أن الفعل هو الأصل، والمصدر فرع عنه، إذ قال: "وبالرغم من أن الكوفيين لم يكن لهم رأي واضح في أصل الاشتقاق، فيما أعلم، كان رأيهم هذا الذي أثبتته ابن الأنباري لهم في كتابه الإنصاف هو الرأي الذي يميل إليه المحدثون".⁽¹²⁾ وقد ذكر الباحث سابقاً أن هذا الرأي ثابت عن الكوفيين قبل أن يذكره أبو البركات بن الأنباري بمائتين وأربعين عاماً. والغريب أن المخزومي يعلم ذلك، فكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي أحد مراجعه في هذه المسألة.

وقد اعتمد في ترجيحه رأي الكوفيين على ما ذكره ولفنسون في كتابه تاريخ اللغات السامية، إذ ذكر في معرض حديثه عن خصائص اللغات السامية، أن معظم كلماتها مشتقة من أصل ذي ثلاثة أحرف، وهذا الأصل فعل، وقد انتقد ولفنسون سيبويه ومن تابعه من البصريين على قولهم: إن المصدر هو أصل الاشتقاق، وذكر أن هذا الرأي قد تسرب إلى البصريين من الفرس؛ لأن المصدر الاسمي في اللغات الآرية هو مصدر

الاشتقاق، وفي ذلك دليل على أنهم قد درسوا النحو العربي بعقليتهم الآرية.⁽¹³⁾ وقد أيد الدكتور المخزومي ذلك؛ كون هذا الرأي هو ما ذهب إليه أكثر المحققين مستأنسين بنتائج الدرس اللغوي المقارن الذي يبحث عن علاقة اللغات بعضها ببعض، ويتتبع أصولها عبر التاريخ. ورأى أن التعبير بالمصادر عن الأحداث التي أحدثها الفاعلون، مرحلة متأخرة عن استعمال الأفعال بصيغها الزمنية المختلفة ثم نراه بعد ذلك يقر بانعدام الدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين إذ يقول: "ومن العسير جداً أن نظفر بالدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين على الآخر؛ لأن ذلك يستلزم الإلمام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللغات، أو بتاريخه في العربية وهو مطلب عسير جداً، فلم يبق أمام الدارس إلا القرائن، والقرائن مما ذكرناه، ومما لم نذكره إنما تدل على أن الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات".⁽¹⁴⁾ فالتناقض في كلامه واضح فقد أقر أنه من العسير وجود الدليل القاطع على ترجيح أحد الرأيين، ثم عاد ليرجح رأي الكوفيين اعتماداً على قرائن لم يذكر منها سوى قرينة واحدة، هي أن الأصل في اللغات السامية هو الفعل، كما ذكر ولفنسون، وهي قرينة ليست أكيدة. ثم نراه في كلامه يقول إن الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات، ولم ينص على أنه مصدر اشتقاق المصدر الذي الخلاف قائم عليه.

أما كون الفعل مصدر اشتقاق أغلب الكلمات فهذا صحيح، ولكن هل المصدر منها أم لا؟ هذا ما سيوضحه الباحث لاحقاً.

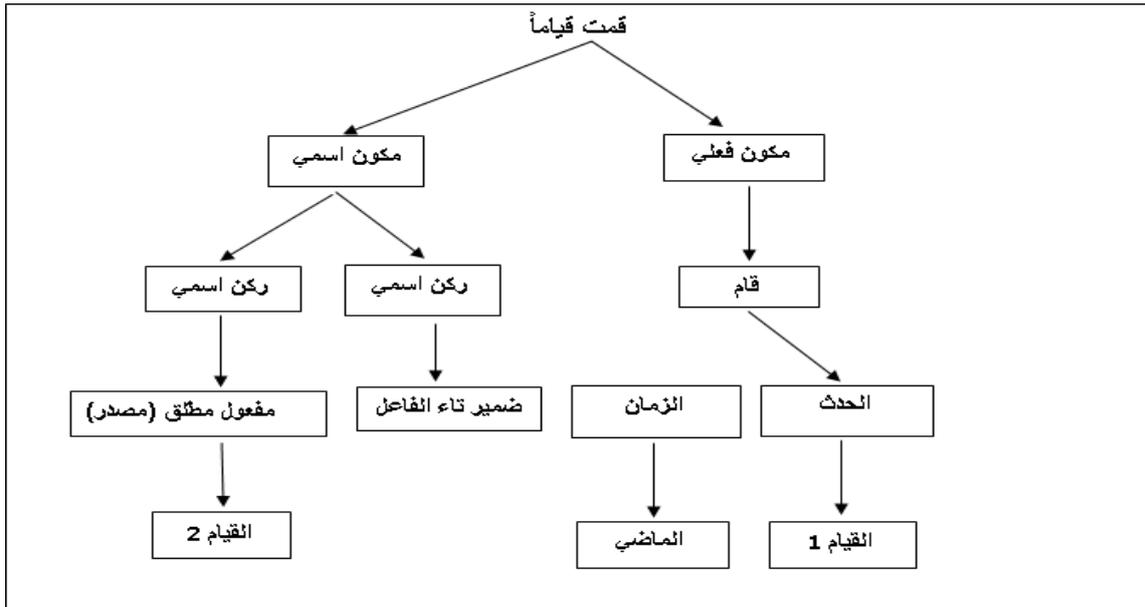
5. لم يخالف المخزومي النحاة في تعريف الفعل بأنه حدث مقترن بزمان، إذ ذكر عدداً من تعريفات النحاة للفعل، ثم عقب على ذلك بقوله: "وخلاصة هذه التعريفات: أن الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان، وهو صحيح إذا أخذت المرحلة التطورية الأخيرة للفعل بنظر الاعتبار، المرحلة التي استند إليها الدارسون الأولون في استنباط الأصول والقواعد"⁽¹⁵⁾. يقصد بالمرحلة التطورية الأخيرة للفعل وجود صيغة (فَعَلٍ) التي يسميها الكوفيون الفعل الدائم، إذ يقول: "يرى بعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة، أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً، وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة، بعد أن وجدت صيغة (فَعَل) المتطورة عن صيغة (فَعِل) ... التي يعدونها أقدم وجوداً من الفعل الماضي"⁽¹⁶⁾ وقوله هذا يعني أنه مقرباً عن اقتران الفعل العربي بالزمان حديث النشأة، وأن صيغة اسم الفاعل هي أقدم من الفعل الماضي؛ لأنه لم يرد على ولفنسون، ولم ينف رأيه، بل نفى أن يكون ذلك مما اتسمت به العربية وحدها، بل هو سمة لبعض اللغات الحية التي لا يختلف قديمها عن قديم العربية.⁽¹⁷⁾ وهذا يعني أنه يناقض نفسه في هذه المسألة، ولا يعد قوله بفعلية اسم الفاعل مخرجاً له من هذا التناقض؛ لأنه لو كان اسم الفاعل أقدم وجوداً من الفعل الماضي. كما يرى. لكان من باب أولى أن يكون المصدر أقدم من اسم الفاعل. ويرى الباحث أن قول البصريين إن المصدر هو الأصل، والفعل فرع عنه، هو القول الصحيح، وليس ذلك بسبب الحجج التي ذكرها البصريون، التي لم يرض بها المخزومي، على الرغم من وجاهتها، بل لما يقتضيه المنطق العقلي البسيط، والواقع اللغوي المستعمل، ويمكن إثبات ذلك على النحو الآتي:

إن مما لا يختلف عليه اثنان، هو أنه لا يوجد فعلٌ بدون وجود فاعل له القدرة على إيجاد الفعل. فالفاعل موجود قبل وجود الفعل، وهذا الفاعل لا بد أن يكون له اسم يدل عليه سواءً أكان عاقلاً، أم غير عاقل،

محسوساً، أم غير محسوس. وهذا يوجب أن يكون الاسم سابقاً للفعل؛ لأن الاسم هو رمز لذات الفاعل الذي تكون لديه القدرة على إحداث الحدث، وهذا يعني أيضاً وجوب وضع اسم لأي حركة، أو حدث، أو إجراء، أو معنى يظهر للوجود. ومادام أن الاسم ملازماً للمسمى غير منفك عنه فهو لا يدل على زمن معين. علماً أن من الأحداث ما يكون عبارة عن مجموعة من الأحداث المتتابعة، أي أن مجموعة من الأحداث تؤدي حدثاً واحداً، فتسمى تلك الأحداث به.

ومما تجدر الإشارة إليه، والتأكيد عليه، أن لفظ (الحدث) هو اسم عام، يشمل كل الأحداث، فالكتابة حدث، والمشي حدث، والضرب حدث... إلخ، وقد يُعبّر عنه بلفظ (الفعل) فالكتابة فعل، والمشي فعل، والضرب فعل.⁽¹⁸⁾ وهذا يعني أن هذه الأحداث، أو الأفعال هي في الحقيقة أسماء لحركات، أو إجراءات، أو معاني ظهرت إلى الوجود، وهي خالية من أي دلالة زمنية. كما ذكر سابقاً وهي غير مختصة بفاعل محدد، بل يمكن أن يقوم بها أي فاعل لديه القدرة على إحداثها.

فإذا أريد تخصيص أي حدث بزمن معين، فلا بد من إضافة الزمن إلى ذلك الحدث، وذلك بالإتيان بصيغة منه تدل على الزمن المراد (فَعَلَ، أو يفعل، أو افعل) وهذه الصيغة تقتضي أيضاً تخصيص الحدث بفاعل معين. ويمكن توضيح ذلك بالأتمثلة الآتية:



إن أول سؤال يتوقعه الباحث بعد هذه المخططات هو: لماذا عبر بالمصدر؟ إذ قال: تحريك شيء إلى الأعلى، إمساك القلم، وضْعُ القلم على الورقة... والجواب على ذلك يقوم على سببين هما:

1. أنه من المسلمات أن أي حدث يظهر إلى الوجود لا بد له من اسم يدل عليه، ويلزمه ملازمة مطلقة غير مقيدة بزمن محدد، أو بفاعل معين. والإجماع منعقد بين النحاة على أن الاسم قبل الفعل في الوجود.⁽¹⁹⁾ وإنما الخلاف حول المصدر، والمخططات السابقة تثبت أن المصدر (الحدث) هو اسم للحركة، أو الحركات التي ظهرت إلى الوجود، فتحريك شيء إلى الأعلى يسمى الرفع، ومعنى الرفع هو تحريك شيء إلى الأعلى. وهكذا كل المصادر. وهذا ما قصده الزجاجي بقوله إن المصدر اسم للفعل.⁽²⁰⁾ أي للحدث.

2. لو افترضنا أنه تم التعبير بالصيغة الفعلية فليل: تَحَرَّكَ شيء إلى الأعلى، أمسك رجل بالقلم فوضعه على الورقة، فحركه بيده على الورقة. ثم تم التعبير عن ذلك بالصيغة الفعلية فليل: ارتفع شيء، كتب رجل، للزم أن يكون المعبر عن ذلك قد عرف معنى الارتفاع، ومعنى الكتابة أولاً، إذ لا يمكن القول: أمطرت السماء، ولا أزهرت الأشجار، ولا أعشب الحقل، قبل وجود المطر، والزهر، والعشب، ومعرفتنا بتلك الأشياء وما كان بالإمكان أن تقول (يفسبك، ويؤنتر، ويتلفن) قبل وجود الفيسبوك والانترنت والتلفون.

فالأفعال في الحقيقة كما ذكر الزجاجي هي: "عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال".⁽²¹⁾ أي أن الصيغة الفعلية (فَعَلَ) هي عبارة أطلقها الفاعلون على حركاتهم التي أحدثوها، أو أطلقها المعبرون عن تلك الأحداث.

أما السؤال الثاني الذي يتوقعه الباحث بعد تلك المخططات فهو: ما الفرق بين الحدث (1) والحدث (2) اللذين ظهرا في تلك المخططات؟ وهل يعني ذلك أن الفريقين كانا على حق. والجواب عن ذلك يمكن توضيحه بالآتي:

1. أن الحدث (1) هو اسم عام للحركة أو لمجموع حركات ظهرت إلى الوجود، فهو لا يحمل أي دلالة زمانية محددة، وليس مختصاً بفاعل معين؛ ولكنه قابل لأن يتخصص بذلك من خلال اشتقاق صيغة منه تحمل دلالة زمانية، وتقتضي إسنادها إلى فاعل معين، وفضلاً عن ذلك لا يمكن أن يُستعنى عنه ولا يحل مكانه اسم آخر.

2. أن الحدث (2) هو اسم خاص بحركة فاعل معين، حصلت في زمن محدد، فلو قيل: كتب زيد كتابة، فالكتابة هنا لا يمكن أن تكون اسماً لمجموع حركات زيد؛ لأن ذلك قد تضمنه لفظ الفعل (كتب) الدال على الحدث (الكتابة) وعلى الزمن الماضي، ولكنها الكتابة. المحصلة النهائية لحركات زيد، فهي اسم لما فعله زيد. ولذلك يذكر النحاة أن المصدر عندما يأتي مفعولاً مطلقاً هو المفعول الحقيقي للفعل.⁽²²⁾ قال عبدالقاهر الجرجاني: "ألا ترى أنك إذا قلت: قمت قياماً كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود، وفعلته على الحقيقة، وليس كذلك سائر المفعولات. ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً لم تكن قد أخرجت من العدم إلى الوجود شيئاً من زيد، وإنما هو من خلق الله تعالى البتة، وإنما أوقعت به أمراً، ولذلك قيل المفعول به... ويعلم ضرورة أن المفعول على الحقيقة ما أخرج الفاعل من العدم إلى الوجود والمصدر بهذه الصفة".⁽²³⁾ وهذا الكلام لا يعني أن الفعل هو الأصل كون المصدر (المفعول المطلق) قد صدر عنه ويمكن توضيح ذلك من خلال المشجر الآتي لجملة (قمت قياماً).

فالقيام (1) في المشجر السابق هو اسم لمجموع الحركات التي اقترنت بالزمان الماضي، فحصل عنه اللفظ (قام) القابل لإسناده لأي فاعل، وقد أسند في الجملة السابقة إلى المتكلم. أما القيام (2) فهو المحصلة النهائية لمجموع حركات المتكلم، فهو قيام خاص به لا بغيره، ولذلك يمكن أن يوصف، وأن يثنى أو يجمع، ويمكن الاستغناء عنه، أو يحل محله مرادفه أو وصفه، أو عدده.

علماً أن من النحاة من يشترط لإعراب المصدر مفعولاً مطلقاً، أن يكون موصوفاً، أو في حكم الموصوف، أما إذا لم يكن كذلك فهو يعده "توكيداً للفعل؛ لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدل عليه محددًا ولا منعوتاً".⁽²⁴⁾ وهذا يؤكد كلام الباحث بأن القيام (2) يكون أكثر تخصيصاً.

وبذلك يتضح أن القيام (1) هو مصدر الفعل (قام) الذي صدر عنه القيام (2)، وهذا لا يعني أن قول الكوفيين صحيح؛ لأنه لا يمكن أن نقول إن القيام (2) هو القيام (1) نفسه. كما اتضح ذلك مما سبق. فالخلاف قائم على القيام (1). أما القيام (2) فلا ضير أن نقول إنه مشتق من الفعل كما تشتق بقية المشتقات من الفعل (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة). إذ لا يمكن التسليم بأن المصدر هو أصل كل المشتقات إلا على هذا الأساس، أي أن كونه أصلً للفعل الذي تشتق منه بقية المشتقات عُدَّ أصلاً للمشتقات. وقد صرح بعض النحاة بذلك إذ رأى أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصلٌ للمشتقات الأخرى، وهذا ما يتفق مع الواقع اللغوي المستعمل إذ لا يمكن أن يُشتق اسم الفاعل من المصدر فيقال. مثلاً. زيد قاتل لمجرد أن لديه القدرة على فعل القتل، فلا يمكن وصف القادر على الفعل بذلك الفعل إلا بعد أن يقوم به ويحدثه، ولذلك أجمع النحاة على أن اسم الفاعل عندما يُنَوَّن يدل على الحال أو الاستقبال، بمعنى يفعل أو سيفعل، وهذا ما سيتضح في المبحث القادم عند الحديث على اسم الفاعل الذي تابع المخزومي الكوفيين في تسميته بالفعل الدائم.

المبحث الثاني: أقسام الفعل في العربية: قسم النحاة الفعل في اللغة، من حيث دلالاته الزمانية على ثلاثة أقسام، ولكنهم اختلفوا في تسمية هذه الأقسام. فالبصريون يرون أن الفعل ماضٍ ومضارع وأمر.⁽²⁵⁾ والكوفيون يرون أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع ودائم، ويقصدون بالفعل الدائم اسم الفاعل واسم المفعول. أما فعل الأمر فهو مقتطع. حسب قولهم. من الفعل المضارع، فأصل (افعل) عندهم هو (لتفعل) فحذفت منه لام الأمر وتاء الخطاب، وأتى بهمزة الوصل في أوله للتوصل للنطق بالساكن، وعللوا هذا التغيير بكثرة الاستعمال.⁽²⁶⁾

وقد ناقش الدكتور المخزومي هذا الموضوع في عشر صفحات من كتابه، وقد بذل في ذلك النقاش ما في وسعه لتأييد الكوفيين في جعلهم القسم الثالث للماضي والمضارع هو الفعل الدائم، وإن كان قد خالفهم في فعلية فعل الأمر الذي يعدونه فعلاً مقتطعاً من الفعل المضارع، إذ كان له فيه رأي آخر، وسيناقشه الباحث في ذلك على النحو الآتي:

أولاً: رأيه في فعل الأمر: رأى المخزومي أن صيغة (افعل) ليست بفعل، إذ قال: "أكبر الظن أن بناء (افعل) ليس بفعل، كما يفهم من هذه الكلمة؛ لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما: أنه مقترن بالدلالة على الزمان، وثانئهما: أنه يبني على المسند إليه... وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين... أما كونه خلو من الزمان فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا. إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، وأما كونه خلو من الإسناد، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو الضمير المستتر في (افعل) المقدر بأننت كما يزعمون. ولا إسناد في رأينا إلى

مثل هذه الكنايات؛ لأنها ليست أسماء ولا ضمائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده.⁽²⁷⁾

فهو يرى أن الفعل لا يعد فعلاً، إلا إذا كانت له دلالة زمانية، وكان مسنداً، وهذا صحيح، ولكنه رأى أن الفعل لا تكون له دلالة زمانية إلا عندما يتلبس به الفاعل، أي عندما يقوم به أو يحدثه. وهو بهذا الرأي يخالف الواقع اللغوي مخالفة كبيرة أولاً، ويتناقض مع نفسه تناقضاً غريباً ثانياً. إذ إنه من الثابت عند النحاة أن فعل الأمر يدل على المستقبل؛ لأنه لا يمكن أن يفعل المأمور ما أمر به قبل توجيه الأمر إليه، ولا في حال توجيه الأمر، وإنما عندما ينتهي الأمر من النطق بالأمر، وهو زمن مستقبل، فلا علاقة لتلبس الفاعل بالفعل بتحديد زمن الفعل، ولو كان كما قال لوجب إخراج الفعل المضارع الدال على المستقبل، عندما يُسبق بالسین، أو سوف، وعندما يأتي منصوباً؛ لأنه لا يدل على تلبس الفاعل بالفعل، نحو: سأزورك غداً، أو يسرني أن يفهم الطالب الدرس... وكذلك عندما يرد في سياق الشرط، نحو: إن تجتهد تنجح. بل حتى الفعل الماضي قد يرد في سياق الشرط، نحو: إن اجتهدت نجحت. فالأفعال السابقة، لا تختلف عن فعل الأمر في عدم تلبس الفاعلين بها. فهل يقبل المخزومي بإخراجها من نطاق الأفعال؟! طبعاً لا؛ لأنه قد صرح بأن الفعل الماضي يدل على المستقبل بعد (إذا) و (لو) في الشرط نحو قوله تعالى: "إذا جاء نصر الله والفتح" النصر:1، وقولنا: لو كان الأمر كذا لكان كذا^(*)، وقد يدل على أن الحدث الذي يعبر به عن وقوعه لا يقع في زمان بعينه، ولكنه مؤهل للوقوع في جميع الأزمان، الماضي والحاضر والمستقبل.⁽²⁸⁾ وذكر أيضاً أن الفعل المضارع المرفوع قد يدل على المستقبل، ومثل لذلك بقوله تعالى: "واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً" البقرة:48، وقوله تعالى: "فإن الله يحكم بينهم يوم القيامة" البقرة:113، وقد صرح أيضاً أن أفعال الرجاء تدل على أن الفعل لم يحدث، ولم يُبدأ به على الرغم من توقع حدوثه. وكذلك أفعال المقاربة التي رأى أنها تدل على إمكان قرب وقوع الفعل، ولكنه لما يحدث.⁽²⁹⁾ وعلى الرغم من ذلك فقد سماها أفعالاً. وذكر أيضاً أن اسم الفاعل . الفعل الدائم عند الكوفيين وعنده . عندما ينون يدل على المستقبل، نحو: "أنا كاتب رسالة، وأنا صائم يوم الخميس، أي: سأكتب رسالة، وسأصوم يوم الخميس".⁽³⁰⁾

فالأفعال التي ذكرها في الأمثلة السابقة، بما فيها الفعل الدائم . حسب رأيه . لم يتلبس بها الفاعلون، أي أنها لم تتم بعد، فمن أين اكتسبت الدلالة الزمانية؟ مادام أن الدلالة الزمانية للفعل . كما يرى . لا تظهر إلا عندما يتلبس الفاعل بالفعل، ولذلك أخرج فعل الأمر من نطاق الأفعال. والأغرب من ذلك أنه قد وافق الكوفيين بفعلية أسماء الأفعال.⁽³¹⁾ إذ قال بعد أن عدّ مجموعة منها وفيها ما يدل على الأمر: "وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حق في عدّها أفعالاً حقيقة؛ لأنها أفعال حقيقة في دلالاتها واستعمالاتها، فقد يليها الفاعل فيرتفع، أي أنها تسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه"⁽³²⁾ ولم يستثن ما دلّ منها على الأمر: بل دعا إلى عدّها ما صيغ منها على وزن (فِعال) ك (حذار) و(نزال) أفعالاً قياسية، إذ قال: "وفعال من الأبنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (افعل) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تدرع البصريون به إلى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون اسماً (كذا)* فَعَزُّهَا من الأفعال

القياسية وجعلها مما يسمى بأسماء الأفعال تَحَكَّم (كذا) ** ليس له ما يصححه".⁽³³⁾ وهذا تناقض واضح، إذ يعد اسم فعل الأمر فعلاً قياسياً ولا يعد فعل الأمر فعلاً.

أما العلة الثانية التي ذكرها لاستبعاد فعل الأمر من نطاق الأفعال فهي: أنه لم يسند إلى فاعل؛ لعدّه الضمائر علامات وإشارات على نوع الفاعل وعدده، وليست بضمائر ولا أسماء. فهي علة بعيدة كل البعد عن الصواب؛ لمناقضتها للواقع اللغوي، إذ لا يمكن تصور أن يكون الفعل جملة من غير وجود مسند إليه، والمخزومي نفسه قد أكد ذلك في بداية كتابه، فإذا قيل له . مثلاً. أين الفاعل في الجملتين اللتين ذكرتهما سابقاً (سأكتب رسالة) و(سأصوم يوم الخميس)؟ فيماذا سيرد؟ فإن قال ضمير مستتر تقديره أنا، قيل له: ولماذا تمنع تقدير مسند إليه إلى فعل الأمر تقديره أنت. وإن قال الفاعل هو المتكلم نفسه قيل له ولماذا لم تجعل فاعل (اكتب). مثلاً. هو المخاطب نفسه. ثم إن الفعل المضارع أيضاً قد يُسند إلى تلك الضمائر في الأمر والنهي، نحو: لتكتب الدرس، لا تقصروا في طلب العلم، لتذهبا إلى المكتبة وغير ذلك. فهل نخرج هذه الأفعال من نطاق الأفعال، وهي تؤدي معاني تامة.

ومما سبق يتضح أن الدكتور المخزومي في رأيه هذا قد تعسف تعسفاً كبيراً، وتناقض في أقواله تناقضاً واضحاً، وخالف المنطق اللغوي مخالفة خاطئة. والغريب أنه لم يقدم لبناء (افعل). فعل الأمر. أي تسمية أخرى، فلم يقل كالكوفيين بأنه فعل مقتطع من الفعل المضارع، واكتفى بالقول عن هذا البناء بأنه ليس بفعل، وأن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، ولم يحدد أهو اسم أم حرف عنده؟ لأن أي بناء لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

ثانياً: رأيه في اسم الفاعل واسم المفعول

أيد المخزومي الكوفيين في قولهم بمصطلح الفعل الدائم، ويقصدون به اسم الفاعل واسم المفعول، الذي جعلوه قسيماً ثالثاً للماضي والمضارع.⁽³⁴⁾ وقد ردّ كثير من النحاة على الكوفيين، وأبطلوا رأيهم هذا بكثير من الحجج، منها قبول هذه الصيغ (أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين) لكل علامات الاسم، وبأن الأفعال هي عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين، وبأنه من المستحيل أن يكون هناك حدث دائم لا انقطاع فيه، وغير ذلك من الحجج.⁽³⁵⁾ التي سيلخصها الباحث لاحقاً؛ لأن ما يهم الباحث الآن هو مناقشة الدكتور المخزومي فيما ذكره في هذا الموضوع، إذ إن التضارب واضح في طرحه، فقد ذكر عند تناوله أقسام الفعل في العربية أن اسم الفاعل واسم المفعول عند الكوفيين قد جمعا تحت مصطلح الفعل الدائم، وأيدهم في ذلك إذ قال: "ويؤيد الكوفيين في ذهابهم إلى فعلية (فاعل) و(مفعول):

1. استعمال البنائين استعمال الأفعال في إلحاقهما بالفاعل والمفعول وبالنائب عن الفاعل.

2. وتضمنهما معنى الفعل تضمناً كاملاً. 3. دلالتهما على الزمان 4. ووجود مثل هذا الفعل في لغة سامية قريبة الصلة بالعربية وهي الأكديّة".⁽³⁶⁾ ولكنه ذكر في موضع آخر من كتابه تحت عنوان (استعمال الأفعال في العربية) أن اسم الفاعل قد يأتي كالاسم الجامد، إذ قال: "ويرى الدارس أن هذا البناء في استعماله إنما يدل على الثبوت والدوام، إذا استعمل وحده، غير متصل بشيء بعده، نحو (خالد قائم) وهو من أجل هذا يُستعمل استعمال الأسماء الجامدة التي لا تقترن بزمان معين أبداً، والجملة من أجل هذا معدودة في الجمل

الاسمية...".⁽³⁷⁾ والسؤال المتبادر هنا، ما هو مفهوم الدوام لديه؟ إذ يقول فعل دائم، ثم يقول إنه إذا دل على الدوام فإنه اسم جامد. فإن كان يقصد أن الفعل الدائم هو ما دل على زمن دائم فهو يناقض نفسه من ناحيتين: الناحية الأولى أنه قد ذكر أن الفعل الدائم يدل على الماضي والمستقبل، وأن أكثر دلالاته على المستقبل.⁽³⁸⁾ والناحية الثانية أنه ذكر أن اسم الفاعل إذا دلّ على الثبوت والدوام فإنه كالاسم الجامد الذي لا يقترن بزمان. كما رأينا في قوله السابق. ولذلك جعل الجملة التي كان خبراً فيها جملة اسمية، ثم عاد وناقض هذا القول في موضع آخر من كتابه تحت عنوان: (الصيغ الزمنية في العربية)، إذ ذكر أول دلالة زمانية للفعل الدائم بقوله: "صيغة (فاعل) المجردة من السوابق واللواحق تستعمل للتعبير عن استمرار الحدث نحو: زيد قائم وعمرو ضاحك".⁽³⁹⁾ فلم يشر هنا كما أشار سابقاً إلى أنه كالاسم الجامد، بل جعل هذا الكلام تحت عنوان: (الدلالة الزمنية للفعل الدائم)، والمثال هو نفسه، فكيف يقول إن (قائم) كالاسم الجامد الذي لا يقترن بزمان، ثم يقول هنا أنه فعل يدل على استمرار الحدث؟!

ثم إن القول بدلالة اسم الفاعل على الثبوت والدوام يناقض الواقع، إذ لا يُتصور أن (زيداً) مستمر في قيامه، وأن (عمراً) مستمر في ضحكه إلى ما لا نهاية، ولذلك رأينا الصرفيين يفرقون بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بقولهم: إن اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث، وإن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام.⁽⁴⁰⁾ وعلى الرغم من أن هذا التفريق بعيد عن الصحة.⁽⁴¹⁾ فإن الشاهد فيه أن الصرفيين قد تنهوا إلى أن هذه الصيغة، لا يمكن أن تدل على استمرار الحدث في الفاعل. ويمكن أن يستثني منها ما تعلق بصفاته سبحانه وتعالى، ك:(الخالق، والرازق، والحافظ، والمحبي، والمميت... إلخ)، فزيد في نحو: (زيد قائم) لا يمكن أن يبقى قائماً طوال حياته.

ولعل الكوفيين. كما يرى الباحث. قد أسموا (اسم الفاعل) بالفعل الدائم؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل في الأزمنة الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، من دون أن تتغير صورته. ولم يقف الباحث على قول للكوفيين، يدل على أنهم قد ذكروا أن صيغة (فاعل) قد ترد بمعنى الاسم الجامد. ويبدو أن هذا الرأي الذي أورده المخزومي تحت عنوان: (استعمال الأفعال في العربية) خاص به، ولكنه قد ناقض نفسه من ناحية أخرى إذ ذكر أن جملة (خالد قائم) جملة اسمية؛ لأنه قد تابع الكوفيين في تجويزهم تقديم الفاعل على الفعل، فلماذا لم يقل هنا أن (خالدا) فاعل للفعل الدائم، وأنه قد تقدم على الفعل، وأن الجملة هي فعلية؟! وليس أمامه. هنا. سوى ردّ واحد هو: أن هذه الجملة تدل على الثبوت والدوام، وهو معيار الجملة الاسمية عنده. وجوابه هذا يمهّد لسؤال آخر هو: أين الدلالة على التجدد في مثالك الذي ذكرته سابقاً (أنا صائمٌ يوم الخميس) وقد ذكرت أنها جملة فعلية بمعنى (سأصوم يوم الخميس)؟ وهل إذا أضفنا (يوم الخميس) إلى جملة (خالد قائم) ستدل على التجدد، وتكون جملة فعلية؟ ولا يعتقد الباحث أن لدى المخزومي ردوداً مقنعة ترفع هذا التناقض.

أما تفسيره لإعراب اسم الفاعل بعد أن ذكر أنه فعل، وكان من حقه أن يبني، فقد كان تفسيراً متعسفاً، لا يقوم على أي أساس علمي. فقد ذكر أن قبول اسم الفاعل للألف والهمزة، والتنوين، قد حَمَلَ العربية على أن تجعله كالأسماء في تحريك آخره، وزعم أن جره ونصبه يكون على الجوار "في مثل قولنا: عجبت له من

ماهرٍ في صنعته، فقد جُرَّ بالإضافة بعد (من) وإن كان المجرور الحقيقي هو الذات، ولو صرحت بالذات فقلت: عجبت له من رجل ماهرٍ في صنعته؛ لكان جره على الجوار مقبولاً، وقد وقع موقع المفعول في مثل قولنا: رأيت ماهرًا في صنعته، فقد نصب لأنه مفعول في الظاهر، ولو قلنا: رأيت رجلاً ماهرًا في صنعته لكان نصبه على الجوار لا على المفعوليه⁽⁴²⁾ ويمكن للباحث أن يقول على لسانه أيضاً. قياساً على ما قال. وقد يرفع على الجوار في مثل قولنا: جاء ماهر في صنعته، أي جاء رجل ماهر في صنعته؛ لأن المسألة ليست مسألة رفع أو نصب أو جر بالجوار. على الرغم أنه لا يوجد نصب ولا رفع بالجوار. وإنما المسألة مسألة وقوعه موقع الاسم فقد وقع موقع المضاف، وموقع المفعول، وموقع الفاعل في الأمثلة السابقة، فضلاً عن أنه قد قبل الجر، والفعل بإجماع النحاة القدماء والمحدثين لا يجر.⁽⁴³⁾ فكيف قبل الفعل الدائم الجر، ولم يقبل الجر كما قبله الفعل المضارع وهما يحملان المعنى نفسه كما يقول؟!

أما رفعه في حال كونه مبتدأ فقد ذكر أنه لا يعني شيئاً، مخالفاً البصريين والكوفيين.⁽⁴⁴⁾ ولكن هجومه انصبَّ على البصريين إذ قال: "أما قولنا: أقاتم زيد؟ أو قاتم الرجلان، فرفعه لا يعني شيئاً، ولا دلالة له على معنى إعرابي يقتضي الرفع، ولهذا كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريون، وأنه مبتدأ سد فاعله مسد خبره، لأنه لا يكون مبتدأ بحال؛ لأنه إذا كان مبتدأ كان مسنداً إليه، ولا يصح القول إنه مسند إليه، لأنه مسند أبداً والمسند إليه هو ما بعده من مرفوع"⁽⁴⁵⁾ ف(قائم) عنده بمعنى سيقوم، كما ذكر في أمثله السابقة، وهذا يتعارض مع معنى الجملة؛ لأن السائل في حال شك بين قيام الزيد وقعودهما في حال التكلم. أما السؤال بالجملة الفعلية (أيقوم الزيدان، أو هل سيقوم الزيدان؟) فالشك في حدوث القيام في المستقبل فقط، أما القعود فهو ثابت لهما حال التكلم؛ ولذلك لا يجوز القول: أيقوم الزيدان أم يقعدان؛ لأن هذا يقتضي أن يكونا في حال بين القيام والقعود، وهذا غير مقصود في الجملة. هذا من ناحية المعنى.

أما من ناحية الإعراب فليس صحيحاً ما قاله من أن اسم الفاعل. الفعل الدائم عنده. لا يكون مسنداً إليه بحال، وأنه لا يأتي إلا مسنداً. فماذا سيربه في نحو: (القادم رجل، والحاضر طالب) وكذلك في الاستفهام نحو: (من القادم). ففي المثالين الأولين لا يمكن أن يكون (رجل، وطالب) مبتدآن؛ لكونهما نكرتين كما يقول جميع النحاة.⁽⁴⁶⁾ أو لأن المخاطب يعرف أن ثمة قادم وثمة حاضر، ولكن لا يعرف من هما فأخبر بأن القادم رجل، والحاضر طالب، كما يقول عبد القاهر الجرجاني،⁽⁴⁷⁾ وكثير من النحاة الذين يرون أن الشيء المجهول عند المخاطب هو الخبر.⁽⁴⁸⁾ والمثال الثالث يوضح ذلك. فالسائل يعرف أن هناك قادماً، ولكنه لا يعرف من هو، ولذلك فأصح إعراب لهذه الجملة. كما يرى الباحث. أن يكون اسم الاستفهام خبراً مقدماً، والقادم مبتدأ مؤخراً، ويبقى الحال كذلك في الجواب (القادم زيد) فزيد خبر؛ لأنه حل محل اسم الاستفهام؛ لأنه كان الشيء المجهول عند السائل. أما في الاستفهام التصديقي، نحو: أقاتم زيد. عندما يكون اسم الفاعل نكرة. فالسائل يجهل النسبة بين ركبي الجملة، أي: هل قيام زيد حاصل أم لا؟ فهو لا يجهل مفهوم القيام، ولا يجهل ذات زيد، ولذلك فالجواب يكون ب (نعم) أو (لا)؛ ولذلك يرى الباحث أنه يجوز عد (قائماً) مبتدأ (وزيد) فاعل مسد مسد الخبر. ولو تحول الكلام هنا إلى استفهام تصوري فقيل: أقادم زيد أم عمرو، لدل على

أن السائل يعلم أن هناك قادماً، ولكنه يجهل من هو، وفي هذه الحال يتوجب أن يكون (قادم) مبتدأ، و(زيد) أو (عمرو) فاعلاً سد مسد الخبر، لأنه سيحدد أحدهما فيزول جهل السائل بالقادم. وكذلك الحال إذا عُرف اسم الفاعل، أي أن الكلام سيدل على أن السائل يعرف أن ثمت قادماً، سواء أكان الاستفهام تصورياً، نحو: هل القادم زيد أم عمرو؟ أم تصديقاً، نحو: هل القادم زيد؟

وفيما سبق دليل واضح، على أن رأي المخزومي القائل بأن اسم الفاعل، لا يمكن أن يكون مسنداً إليه بحال، ليس له أساس من الصحة. علماً أن الكوفيين قد أجازوا مجيء اسم الفاعل مسنداً إليه (مبتدأ) ولم يشترطوا سبقه بالنفي أو الطلب كما اشترط البصريون.⁽⁴⁹⁾

أما قَصْرُ المخزومي دلالة التنوين في اسم الفاعل على الزمن المستقبل فغير صحيح؛ لأنه قد يدل على الحال أيضاً، وقد مثل النحاة لذلك بقولهم: أنا ضاربٌ زيداً الآن أوغداً، ونحو ذلك.⁽⁵⁰⁾ ودليل آخر على ذلك قوله تعالى على لسان أزر: "أراغب أنت عن آلهي يا إبراهيم" مريم:46. إذ لا يمكن القول إنه يسأله عن رغبه عنها في المستقبل، وقد رأى كفره بها قبل سؤاله. ومما يستغرب له الباحث عدم معرفة المخزومي بأنواع التنوين، إذ قصر التنوين الخاص بالأسماء على تنوين التنكير، إذ قال مهاجماً البصريين على عدّهم (قائم) في (أقائمُ الزيدان) مبتدأ: "ولعل الذي دفعهم إلى ذلك ما في (قائم) من تنوين هو عندهم من علامات الأسماء، ولكنهم نسوا كما نسوا أشياء كثيرة أن التنوين الذي تختص به الأسماء إنما هو تنوين التنكير، و (قائم) في ذلك المثال لا يكون نكرة كما لا يكون معرفة؛ لأنه بمنزلة الفعل المضارع".⁽⁵¹⁾ وقال في موضع آخر: "وقد بينا أن هذا التنوين ليس هو تنوين التنكير، الذي هو من علامات الأسماء".⁽⁵²⁾ وقد تكرر هذا الحكم كثيراً في كتابه.⁽⁵³⁾ وهذا التكرار يدل دلالة قاطعة على أنه لا يقصد تنوين التمكين الذي ذكر النحاة أنه خاص بالأسماء.⁽⁵⁴⁾ وهو يلحق بالأسماء عامة النكرة والمعرفة. ما عدا الممنوع من الصرف. وذكروا أن فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لأنه لا يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصرف. أما تنوين التنكير الذي ذكره فهو قسم من أقسام التنوين يلحق بالمعارف الممنوعة من الصرف؛ ليدل على أنها نكرة، ويمثلون لذلك بقولهم: مررت بسبويه وسبويه آخر.⁽⁵⁵⁾ وهناك من يجعله في المعارف عامة، ويمثل لذلك بقوله: مررت بزید وزید آخر.⁽⁵⁶⁾ وقد وضع الباحث في بحثه الموسوم ب: (ما أغفله النحاة عند ترتيبهم المعارف، والترتيب المنطقي لها)، أن التنكير ولاسيما في المثال الثاني ليس مستفاداً من التنوين، وإنما من وصف (زيد) الثاني بالنكرة (آخر)؛ لأن العلمين المذكورين في المثال منونان معاً.⁽⁵⁷⁾

وأما كون مجيئه مع النكرات أكثر من مجيئه مع المعارف.⁽⁵⁸⁾ كما ذكر السهيلي، فذلك أمر طبيعي برأي الباحث؛ لأن أكثر المعارف لا يمكن تنوينها؛ كونها إما من المبنيات أو الممنوعة من الصرف أو المعرفة ب (أل) أو بالإضافة، أما ما سواها من المعارف المعربة فكلها يلحقها التنوين ولا يمكن القول إن تنوينها يدل على التنكير، إذ لم يقل أحد من النحاة إن (زيداً) و (عمراً) في مثالهم المشهور (ضرب زيداً عمراً) نكرتان.

ويمكن إجمال الحجج على اسمية اسم الفاعل بالآتي:

- أن الأفعال هي عبارة عن حركات الفاعلين في الأزمنة المختلفة، ولا يمكن أن توجد حركة واحدة تدوم في كل الأزمنة، فلا وجود لفعل دائم.

- أن اسم الفاعل يتعرف ب (أل) أو بالإضافة، ولا يوجد فعل يقبل التعريف.
 - أن اسم الفاعل معرب، والأصل في الأفعال البناء . عند المخزومي . كما هو رأي البصريين. وقد خالف الكوفيين في هذا، لأنهم يرون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.⁽⁵⁹⁾ ولم ينتقدهم على ذلك.
 - أن اسم الفاعل يشغل مواقع إعرابية مختلفة، فقد يأتي مسنداً، أو مسنداً إليه، أو مفعولاً، أو مضافاً أو مضافاً إليه، أو حالاً مفردة... إلخ.
 - أن اسم الفاعل يجر والأفعال لا تجر بإجماع النحاة.
 - أن اسم الفاعل لا يجزم كما يجزم الفعل المضارع الذي يعده مساوياً له في المعنى والدلالة الزمانية.
 - أن اسم الفاعل يثنى ويجمع، والفعل لا يثنى ولا يجمع.
- إن القول بفعلية اسم الفاعل وتسميته بالفعل الدائم بعد كل تلك الحجج يعد ضرباً من التعسف والتمحل، وخروجاً عن العرف اللغوي السائد، وعن المنطق العقلي البسيط، الذي لا يقبل أن تُغفل سبع حجج قوية تدل على اسميته، ونتمسك بحجة واحدة هي: أنه يرفع فاعلاً. ولو كان كل ما يرفع فاعلاً يعد فعلاً فلماذا لم يقل الكوفيون ولا المخزومي، إن بقية المشتقات التي تعمل عمل الفعل أفعال دائمة ك (المصدر، والصفة المشبهة وصيغ المبالغة) !؟

المبحث الثالث: أفعال الكينونة (كان وأخواتها)

كان من الطبيعي ألا يطلق الدكتور مهدي المخزومي على (كان وأخواتها) وكذلك على (كاد وأخواتها) مصطلح الأفعال الناسخة؛ لأنه لا يؤمن بفكرة العامل النحوي، ولأنه قد جعل الهدف الأول لكتابه المذكور هو هدم هذه الفكرة؛ ولذلك فقد تناول هذا الموضوع تحت عنوانين مختلفين قائمين على دلالة هذه الأفعال، لا على عملها، فتحدث عن (كان وأخواتها) تحت عنوان: (أفعال الكينونة، أو الوجود، (كان وأخواتها) وعن (كاد وأخواتها) تحت عنوان: (ما يسمى "أفعال المقاربة"). على الرغم من أن النحاة قد فرقوا بينهما من حيث الدلالة، ونوع الخبر، إذ إنهم يقسمون الأفعال الناسخة على قسمين، هما: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. فما فعله المخزومي هو إلغاء العنوان العام الذي يجمع هذه الأفعال، منتقداً النحاة على إلحاقهم أفعال المقاربة بأفعال الكينونة. وقد قدم بعض الآراء النحوية فيما يتعلق بهذه الأفعال. وسيناقش الباحث في هذا المبحث الآراء التي ذكرها في أفعال الكينونة (كان وأخواتها).

بدأ المخزومي بذكر هذه الأفعال، وذكر العلة التي جعلت النحاة يسمونها بالأفعال الناقصة، وهي كونها لا تكتفي بمرفوعها لتكوين الجملة، وذكر أنها عندهم قد نُزِلت منزلة الحروف فنسبت معانيها إلى الجمل، وكان من حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات، وقد خلص بعد ذلك إلى أن هذه الأبنية . أبنية كان وأخواتها . هي أبنية أفعال، مستدلاً على ذلك باتصالها ببناء التأنيث، وبضماير الرفع، وبأن بعضها قد يستعمل تماماً⁽⁶⁰⁾. وأول انتقاد وجهه إلى النحاة هو جمعهم لهذه الأفعال في باب واحد، وهي مختلفة الدلالة والاستعمال، إذ قال: " إن من يستعرض هذه الأبنية واستعمالاتها يعجب من جمعها كلها في إطار واحد، وانتظامها في باب واحد، فليست هذه الأفعال بمنزلة واحدة، لا في الدلالة، ولا في الاستعمال، ولا جامع لها إلا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها، فهي تشترك في أن يلها مرفوع ومنصوب، نحو..."⁽⁶¹⁾ ثم ذكر أن منها ما هو جامد، وما هو

متصرف. والمتصرف منها ما قد يكون تام التصرف، ومنها ما هو جزئي التصرف. ولذلك رأى أنه ليس من الطبيعي أن تكون كلها بمنزلة واحدة، أو تجمع تحت باب واحد.⁽⁶²⁾ على الرغم من أنه لم يخرج من الثلاثة عشر فعلاً سوى فعلين، في حين أضاف عدداً من الأفعال ذاكراً أن النحاة قد أغفلوها. وسيبين الباحث كل ما سبق على النحو الآتي:

أولاً: الأفعال التي دعا إلى إخراجها من أفعال الكينونة (كان وأخواتها).

دعا المخزومي إلى إخراج الفعلين (صار) و(ليس) من أفعال الكينونة، وقد علل وجوب إخراج (صار) بقوله: "لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً؛ لأنك تقول: صار الطين إبريقاً، وصار الحق باطلاً. ولو حذف (صار) من هذين المثالين لكان الكلام: الطين إبريق، والفقير غني، والحق باطل والباطل حق، وليس هذا بالمقبول، فليس الطين إبريقاً ولا الفقير غنياً، ولا الحق باطلاً، ولا الباطل حقاً".⁽⁶³⁾ وهذا الحكم برأي الباحث ليس صحيحاً للأسباب الآتية:

1. أن النحاة قد تحدثوا عن معنى كل فعل من هذه الأفعال فذكروا أن (صار) تفيد التحول، أي تحول حال اسمها إلى حال خبرها.⁽⁶⁴⁾ فإذا أردنا حذف صار فلا بد أن نلغي دلالة التحول في الجملة الاسمية، فيعود الخبر مبتدأ والمبتدأ خبراً في بعض الجمل، وفي بعضها الآخر يقتضي الأمر إضافة شبه جملة إلى الجملة الاسمية، ففي قولنا: صار الطين إبريقاً، إذا حذف الفعل (صار) تكون الجملة: الإبريق طين، وسيفهم المخاطب أن المقصود أن الإبريق أصله طين، أو مصنوع من الطين، كما يفهم إذا قيل: الإنسان تراب، أنه خلق من التراب. أما في الجملة الثانية التي ذكرها (صار الحق باطلاً) فإذا حذف (صار) أصبحت الجملة: الحق باطل، وهي من الناحية التركيبية صحيحة ولكن من ناحية المعنى غير صحيحة، فلا بد لهذه الجملة من تخصيص لتكون سليمة المبني والمعنى، والتخصيص قد يكون بالظرف أو الجار والمجرور، نحو: الحق باطل عند الظالم.

2. ذكر المخزومي أن (صار) تدخل في الغالب على ما ليس أصله المبتدأ والخبر، وهذا يعني أنها قد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد أثبت الباحث أن ما عده المخزومي ليس مبتدأً وخبراً، هو مبتدأ وخبر، على الأقل من الناحية التركيبية. والفقرة الآتية تؤكد ذلك.

3. يمكن إحلال أي فعل من الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) محل الفعل (صار) في الجمل التي ذكرها فيقال: كان الإبريق طيناً، وكان الباطل حقاً قبل الإسلام. أو أصبح الطين إبريقاً أو أصبح الحق باطلاً، أو كان الفقير غنياً، وكان الوجود عدماً، وكان الميت حياً... إلخ.

وقد ذكر النحاة أن عدداً من هذه الأفعال وعلى رأسها (كان، وأصبح، وأمسى، وبات، وظل) تدل على معنى قريب من معنى صار.⁽⁶⁵⁾ وهذا ما يؤكد الواقع اللغوي؛ لأن معانيها تدل على التحول والتغير من حال إلى أخرى، وبالذات منها أصبح وأمسى.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن (كان وأخواتها). ما عدا (ليس). لها علاقة بالتحول فإذا كان الفعل (صار) قد دل صراحة على التحول، فإن الأفعال الأخرى قد تضمنت هذا المعنى تظماً، فلو قيل: كان الطالب مهملاً؛ لاقتضت هذه الجملة دلالة عكسية أخرى هي أن الطالب لم يعد مهملاً، أي أنه قد صار مجتهداً، وكذلك لو قيل: (ظل، أو أمسى، أو أضحى، أو بات الطالب مهملاً) لدل على أنه قد تحول من صفة

الاجتهاد إلى صفة الإهمال. أما إذا قيل: (مازال، أو ما برح، أو ما انفك، أو ما فتىء البرد شديداً، أو الطالب مهملاً) فإن هذه الأفعال تدل على انتظار التحول من صفة إلى صفة أما (مادام) فإنها تدل على سبب التحول أو شرطه فإن قيل (ينجح الطالب مادام مجتهداً) فإن مداومة الاجتهاد هو سبب التحول من الرسوب إلى النجاح.

فإذا كانت هذه الأفعال تدل على اتصاف أسمائها بأخبارها في الأزمنة التي تدل عليها تلك الأفعال . كما يقول النحاة⁽⁶⁶⁾ دلالة مباشرة، فإنها تدل على اتصاف أسمائها بصفات مناقضة لتلك الصفات في الأزمنة الأخرى دلالة عكسية، أي دلالة غير مباشرة، كما وضع الباحث من خلال الأمثلة السابقة. ومادام أن الاسم قابل للتحول من صفة إلى صفة مناقضة لها عند تركيبه مع هذه الأفعال، فبالإمكان القول إن هذه الأفعال تدل على التحول الضمني.

أما (ليس) فهي لا تدل على التحول الضمني، وإن كان لها دلالة ضمنية عكسية، فلو قيل: (ليس الطالب حاضراً) فلا دلالة في هذه الجملة على أن الطالب كان حاضراً فغاب، ولا أن حضوره منتظر، والدلالة العكسية لها هي (الطالب غائب) وهي تحمل المعنى نفسه.

ولذلك يمكن القول إن دعوة المخزومي إلى إخراجها من ضمن هذه الأفعال كانت صحيحة. وقد سبقه إلى ذلك أستاذه إبراهيم مصطفى⁽⁶⁷⁾. ولكن ما يؤخذ عليه أنه لم يحدد لها مكاناً آخر. هنا . إذ اكتفى بالقول بإخراجها فقط، على الرغم من أنه قد ذكرها في أسلوب النفي مع أدوات النفي الأخرى، ولكنه لم يجمعها مع الحروف التي عدها النحاة مُشبهة بها، وهي: (ما، وإن، ولا، ولات) التي تختص بنفي الجملة الاسمية، بغض النظر عن كونها فعلاً والمشبهات بها حروفاً. وهو ما قام به الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو، إذ لم يذكر (ليس) مع أفعال الكينونة، وذكرها مع هذه الحروف تحت عنوان: (ليس والمشبهات بها)⁽⁶⁸⁾.

ثانياً: الأفعال التي زادها على أفعال الكينونة (كان وأخواتها).

ذكر المخزومي أنه ينبغي أن تصنف هذه الأفعال . بعد إخراج (صار) و(ليس) منها . بحسب دلالتها على معانيها وقال: "وهي إنما تدل على الكينونة، أو الوجود، وهي بحسب هذه الدلالات ثلاثة أقسام:

1. يدل على الكينونة العامة، وهو (كان) وينبغي أن يلحق بها: استقر، وحصل، وُوجد، وحدث.
2. يدل على الكينونة الخاصة، وهو أصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات... وينبغي أن يلحق بهذه الأفعال... (غدا) فهو يدل على الوجود في الغدا ولا يكتفي بالمرفوع نحو: غدا النهار جميلاً.
3. يدل على الكينونة المستمرة، وهو ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتىء، وينبغي أن يكون منها: استمر، وما دام، وما وُجد، وما استقر، وما حصل، لأنهن وأمثالهن مما يدل على الوجود المستمر"⁽⁶⁹⁾ وليس صحيحاً ما قاله. فالنحاة الذين جابوا الجزيرة العربية شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً؛ لجمع كلام العرب، ثم قاموا باستقراءه استقراءً دقيقاً يستحيل أن يكونوا قد أغفلوا تلك الأفعال فيما لو كانت تحمل دلالة (كان وأخواتها)، وتستعمل في الغالب استعمالها.

ويبدو أن المخزومي لم يستوعب كل ما قاله النحاة في هذه الأفعال ولا سيما فيما يتعلق بنقصانها، فقد ظن أنهم لم يقصدوا بنقصانها إلا أنها لم تكتف بمرفوعها لتكوين جملة إذ قال: "هذه الأفعال تسمى عندهم

بالأفعال الناقصة، لأنها لا تكتفي بالمرفوع، فلا بد لها من منصوب معه".⁽⁷⁰⁾ إذ لو كان الأمر كما توهم لعدت كل الأفعال المتعدية ناقصة؛ لأنها تحتاج إلى المفعول. فالنحاة لم يسموها ناقصة إلا لأنها مقتصرة على الدلالة الزمانية فقط. فهي عند الغالبية العظمى من النحاة أفعال غير محضة؛ لأنها لا تدل على أحداث يقوم بها الفاعلون، أو يتصفون بها.⁽⁷¹⁾

ففي قولنا: (كان زيد حاضراً)، نعلم أن زيداً لم يتصف بالكينونة، وإنما بالحضور في الزمن الماضي. وقد تكون أفعالاً محضة عندما تستعمل تامة، أي عندما تتضمن معاني أفعال أخرى. فعندما يقال: (بات الطفل) ف (بات) قد تضمن معنى (نام)، وعندما يقال: (يكثر العشب حيث يكون الماء) ف (يكون) قد تضمن معنى (يوجد)، وهكذا فالأصل في هذه الأفعال أن تستعمل ناقصة، واستعمال بعضها تاماً متضمناً معنى فعل آخر، لا يمكن أن يخرجها عن أصلها.

أما الأفعال التي أضافها فهي أفعال محضة، تدل على أحداث يقوم بها الفاعلون، فلو قيل: (استقر زيد في وطنه) فإن (زيداً) هو الذي أحدث الاستقرار فهو فاعل، ولا يمكن أن يقال إنه اسم استقر، ولو قيل: (حصل الطالب على الكتاب أو على المركز الأول) فإن الطالب هو الذي أحدث الحدث، وهكذا الأفعال الأخرى التي زادها. وما يؤكد ذلك أنه لا يمكن أن تحل (كان) أو إحدى أخواتها محل هذه الأفعال، ويبقى المعنى نفسه، بل قد لا يستقيم التركيب، فلا يمكن أن تقول: (كان الطالب على الكتاب، أو على المركز الأول) بدلاً من (حصل الطالب على...).

أما الفعل (وُجد) فهو الفعل (وَجَدَ) الذي يعده النحاة من أخوات (ظن).⁽⁷²⁾ وقد أتى به مبنياً للمجهول، فلو قيل: (وُجد الأمر سهلاً) فالأمر نائب فاعل وليس اسم (وجد)؛ لأن الأصل (وجدت الأمر سهلاً).

وأما الفعل (غدا) فهو أيضاً يدل على الحدث، ويسند إليه الفاعل من دون ضرورة؛ لتضمنه معنى فعل آخر، والحدث الذي يدل عليه هذا الفعل هو الخروج المبكر نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً".⁽⁷³⁾ وكقول امرئ القيس⁽⁷⁴⁾:

وقد أغتدي والطير في وكناتها
بمنجرد قيد الأوابد هيكل

علماً أن هذا الفعل قد يستعمل بمعنى (صار) أي دالاً على التحول، وليس كما ذكر المخزومي بأنه يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الغداة. فقد ذكر بعض النحويين أن ثمت أفعالاً قد تستعمل بمعنى صار نحو: أض، ورجع، وعاد، واستحال، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، وانقلب، وتبدل.⁽⁷⁵⁾ واستشهد على (غدا) بقول الشاعر⁽⁷⁶⁾

إذا غدا، ملك باللهم مشتغلاً
فاحكم على ملكه بالويل والحرب

ولم يدع هذا النحوي إلى عدّ هذه الأفعال من أخوات (كان)، بل اكتفى بالقول إنها قد تأتي بمعنى (صار)؛ لأنه يعلم أن هذه الأفعال تدل على أحداث يقوم بها فاعلوها. واستخدامها في بعض السياقات بمعنى (صار) لا يخرجها عن أصلها، كما أن استعمال بعض الأفعال الناقصة تامة في بعض السياقات لا يخرجها عن أصلها.

ثالثاً: رأيه في إعراب أخبار (كان وأخواتها).

أيد المخزومي الكوفيين في أن أخبار هذه الأفعال منصوبة على الحال.⁽⁷⁷⁾ وعلل ذلك بأن أخبار هذه الأفعال إنما تأتي لبيان هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه.⁽⁷⁸⁾ ولكنه خالفهم في عدّه خبر (صار) تمييزاً، وعدّه خبر (ليس) منصوباً على الخلاف.⁽⁷⁹⁾

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه المخزومي، وما زاده عليهم فيما يتعلق بخبر (صار) و(ليس) غير صحيح؛ للأسباب الآتية:

1. أن النحاة قد أجمعوا على أن هذه الأفعال مختصة بالدخول على الجمل الاسمية، ومنهم المخزومي نفسه، وقد دعا. كما ذكر سابقاً. إلى إخراج (صار) من هذه الأفعال؛ لأنها تدخل في الغالب على ما ليس أصله المبتدأ والخبر، وقد ناقش الباحث ذلك سابقاً. والجملة الاسمية كما هو معروف تتكون من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، والإسناد حاصل بينهما، ولا يمكن أن تلغيه تلك الأفعال عند دخولها على الجملة؛ لأنها أفعال غير محضة، أي أنها لا تدل على أحداث؛ ولذلك لا يمكن أن يسند إليها. فلم يقل النحاة ولا المخزومي نفسه أنها مسندة، وأن الأسماء التي تليها مسندة إليها؛ لأن تعريف الفاعل عند النحويين هو (الاسم المرفوع الذي يدل على من قام بالفعل، أو اتصف به).⁽⁸⁰⁾ ولو قيل: (كان زيداً قائماً) فزيد لم يحدث الحدث، ولم يتصف به، بل هو متصف بالقيام، ولم يدل الفعل (كان) إلا على زمان هذا الاتصاف، وهذا يعني أن (زيداً) ليس فاعلاً، فإذا كان (قائماً) ليس خبراً، بل حالاً. كما قالوا. فإن الجملة ليس فيها إسناد؛ لأن الإسناد - كما يقول النحاة، ومنهم المخزومي - لا يكون إلا بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر.⁽⁸¹⁾ ولا يوجد إسناد مطلقاً بين الاسم والزمان، ولا بين الاسم والحال.

2. أن الحال كما ذكر النحاة فضلة يمكن الاستغناء عنها.⁽⁸²⁾ وينبغي أن يفهم قصدهم بالفضلة بأنها ما زاد على التركيب الأساسي للجملة، أي ما زاد على المسند والمسند إليه، ويجب أيضاً أن يفهم قولهم (يمكن الاستغناء عنها) بأنه يجوز الاستغناء في الغالب، إذا لم يتوقف معنى الجملة عليها، أما إذا توقف معنى الجملة عليها فإنهم يوجبون ذكرها،⁽⁸³⁾ نحو قوله تعالى على لسان لقمان: "ولا تمش في الأرض مرحاً" الإسراء: 37، ولقمان: 18. وكقوله تعالى: "وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعيين" الدخان: 38.

أما الخبر فلا يمكن الاستغناء عنه بحال، إذ لا يمكن أن تحذف أخبار هذه الأفعال مطلقاً؛ لأن المعنى متوقف عليها. فما معنى قولنا: (كان زيد، أو صار الطين، أو مازال الطالب... إلخ).

3. أن أخبار هذه الأفعال قد تأتي أسماء جامدة، لا يمكن تأويلها بمشتقات تصلح أن تكون أحوالاً، نحو: (كان القادم رجلاً، أو هل كان القادم زيداً، أو أصبح الصخر تراباً... إلخ) وكقوله تعالى: "ما كان محمد أباً أحد من رجالكم" الأحزاب: 40، وغير ذلك. فكيف تعد هذه الأخبار الجامدة أحوالاً، وهي لا تؤول بمشتقات؟ أما إذا تعسف في تأويلها فإنه سيناقض نفسه؛ لأنه ضد التأويلات والتقديرية.

4. الحجج التي نقلها أبو البركات بن الأنباري عن البصريين، التي دحضوا بها الحجج التي قدمها الكوفيون؛ ليثبتوا أن خبر (كان وأخواتها) يعرب حالاً؛ لأن البصريين قد خالفوهم في ذلك وعدّوه مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول.⁽⁸⁴⁾ متحججين بالآتي:

أ- أنه يأتي معرفة نحو: (كان زيد أخاك). ب- أنه يأتي ضميراً نحو: (كناهم وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم). وقد رد على حجج الكوفيين. فذكر أن مفعول (كان) هو الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، فيكون المبتدأ بمنزلة الفاعل، والخبر بمنزلة المفعول، ولما كان من الواجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، نحو (زيد قائم) فكذلك يكون المفعول في معنى الفاعل، ولذلك فلا حجة في قولهم إن (كان) ليس متعدياً.

وأما قولهم بأنه يحسن أن يقال: (كان زيد في حالة كذا) فرد عليهم بأن ذلك لا يكون إلا بعد تمام الكلام؛ لأن ذلك من شروط الحال. ورد على قولهم إن الحال قد جاءت معرفة في نحو: (فأرسلها العراك) بأن ذلك مع شذوذه وقلته لم يرد حالاً، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال.⁽⁸⁵⁾ ولا يوافق الباحث البصريين. أيضاً. في عددهم خبر (كان وأخواتها) مفعولاً أو شبيهاً بالمفعول؛ لأن تعريف النحاة للمفعول صريح وواضح بأنه (ما وقع عليه فعل الفاعل).⁽⁸⁶⁾ أي وقع عليه الحدث، وقد اتفق أغلب النحاة على أن الأفعال الناقصة لا تدل على أحداث البتة. ويرى الباحث أن أخبار هذه الأفعال لا يمكن عدّها أحوالاً، ولا مفاعيل، بل هي أخبار حقيقية لأسمائها، وليس لتلك الأفعال.

أما علة نصبها فقد ذكرها الدكتور خليل العمامرة، إذ رأى أن نصب خبر (كان وأخواتها) هي حركات اقتضاء، أي اقتضاها التحويل الحاصل في معنى الجملة الأصلية، بعد دخول عنصر التحويل (كان أو إحدى أخواتها) عليها، فجملة (علي مجتهد) جملة أصلية (بنية عميقة) فإذا دخل عليها عنصر التحويل (كان) فسوف يكون المعنى مختلفاً، وهذا الاختلاف في المعنى اقتضى دليلاً عليه، فكان تغيير حال الخبر من الرفع إلى النصب ذلك الدليل.⁽⁸⁷⁾

ومما يؤكد ذلك أنه إذا أمكن إلغاء دلالة عنصر التحويل، يعود الخبر إلى حالته الأولى، أي الرفع ويتضح ذلك في (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس)، إذ يذكر النحاة أنها لا تعمل إذا ألغي فيها ب (إلا).⁽⁸⁸⁾ فلو قيل: (الطالب حاضر) فالكلام مثبت، فإذا دخلت على هذه الجملة (ما) فقيل: (ما الطالب حاضر) تغير المعنى من الإثبات إلى النفي، فافتضى ذلك تغيير حركة الخبر، فإذا قيل: (ما الطالب إلا حاضر) عاد المعنى دالاً على الإثبات، فعاد الرفع إلى الخبر. وقد يدل هذا على أن لغة الحجاز كانت أكثر فصاحة لاهتمامها بتغيير العلامة الإعرابية تبعاً لتغير المعنى.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الدكتور خليل العمامرة من تفسير لتغير الحركات الإعرابية في الجملة الاسمية سواء في المبتدأ، أم الخبر عند دخول عناصر التحويل عليها (النواسخ الحرفية إن وأخواتها، والحروف المشبهة ب (ليس)، و(لا) النافية للجنس والأفعال الناقصة كان وأخواتها) يعد تفسيراً مقبولاً.

المبحث الرابع: كاد وأخواتها.

بدأ المخزومي الحديث عن "ما يسمى أفعال المقاربة". حسب تعبيره. بانتقاد النحاة على إلحاقهم هذه الأفعال بأفعال الكينونة.⁽⁸⁹⁾ على الرغم من أن ذلك يتفق مع منهجهم الذي اتبعوه، وهو ترتيب العوامل بحسب عملها في غيرها. بغض النظر عن مدى صحة ذلك. إذ إنهم بعد أن قسموا الكلمات العربية إلى اسم

وفعل وحرف، وتحدثوا عن أقسام كل نوع وأحكامه، بدؤوا بالحديث عن الجملة الاسمية، التي تتكون من مبتدأ وخبر، وهما مرفوعان، فكان من الطبيعي أن يتحدثوا بعد ذلك عن العوامل الناسخة للحكم الإعرابي للجملة الاسمية، قبل أن ينتقلوا إلى الجملة الفعلية، فرتبوا تلك النواسخ بحسب النوع إلى أفعال وحروف، فجعلوا الأفعال في أبواب متتابعة والحروف كذلك، وهذا ما وصل إليه اجتهادهم واقتضاه الهدف الذي وضعوا علم النحو من أجله، وهو المحافظة على اللسان العربي من اللحن، وأكثر ما يظهر هذا اللحن في علامات الإعراب، وهي من أهم القرائن اللفظية التي تحدد المعنى النحوي، كما هو ثابت عند النحاة القدماء والمحدثين، عدا بعض النحاة المعدودين الذين ينكرون وجود العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى.⁽⁹⁰⁾

كما وجه إليهم انتقاداً آخر على جمعهم هذه الأفعال في باب واحد، وهي مختلفة الدلالة، وسموها جميعاً بأفعال المقاربة. ويرى الباحث أن تسميتها بـ (أفعال المقاربة) تسمية صحيحة، إما على التغليب؛ لأن أغلب هذه الأفعال تدل على المقاربة فالأفعال (كاد، وكرب، وأوشك) تدل على قرب وقوع الحدث، ولكنه لم يحدث نحو: (كاد الطالب ينجح). والأفعال (شرع، وبدأ، وأنشأ...إلخ) تدل على قرب حصول الحدث من زمن التكلم، نحو: (بدأ زيد يكتب الدرس). فالمقاربة لا تدل على مجرد الاقتراب من الحدث الذي لم يحدث فقط، بل تدل على قرب حصول الحدث من زمن التكلم. وأما أفعال الرجاء، فقد ذكر بعض النحاة أن (عسى) قد تأتي دالة على المقاربة، ولا سيما عندما يأتي بعدها المصدر المؤول مباشرة، نحو: (عسى أن يخرج زيد) أي قرب خروجه.⁽⁹¹⁾ وأما الفعلان (حرى) و(اخلولق) فقد يحملان دلالة المقاربة، ولكنها دلالة التزامية كما سيوضح الباحث ذلك لاحقاً. وإما أن تكون هذه التسمية على أساس دلالة الفعل الأول من هذه الأفعال، وهو (كاد) الدال على المقاربة، وهو ما فعله المخزومي نفسه عندما أطلق على (كان وأخواتها) تسمية (أفعال الكينونة).⁽⁹²⁾ وهي مختلفة الدلالة، والدليل على ذلك أنه قسمها على ثلاثة أقسام. كما مرّ في المبحث الثالث. فلماذا لم يقسم أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام فيقول: مقارنة حادثة، ومقاربة مرجوة الحدوث، ومقاربة غير حادثة. وهذا ما يراه الباحث.

أما آراؤه في هذه الأفعال فسيناقشها الباحث على النحو الآتي:

أولاً: إنكاره أن تكون (عسى) دالة على المقاربة.

تابع المخزومي الرضي في قوله إن (عسى) لا تدل على المقاربة، ونقل قوله الذي ذكر فيه أن (عسى) تفيد الطمع. والطمع لا يكون واثقاً من حصول مضموعه، ولذلك لا يمكن الحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، وذكر أنه لا يجوز أن يقال إن المعنى هو: رجاء دنو الخبر. في حين ذهب كثير من النحاة إلى القول إن (عسى) تدل على المقاربة.⁽⁹³⁾ فقد ذكر الزمخشري أنها تأتي على مذهبين: "أحدهما: أن تكون بمنزلة قارب، فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولاً بالمصدر كقولك: عسى زيد أن يخرج، في معنى قارب زيد الخروج.... والثاني: أن تكون بمنزلة قرب، فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها (أن والفعل) في تأويل المصدر، كقولك عسى أن يخرج زيد، في معنى قرب خروجه".⁽⁹⁴⁾ والملاحظ أن المذهبين المذكورين خاصان في عملها، وليس في دلالتها. فالمذهب الأول تقتضي فيه مرفوعاً ومنصوباً، والمذهب الثاني تقتضي فيه مرفوعاً فقط. أما من حيث دلالتها فهي تدل على المقاربة في المذهبين كما هو واضح.

وقد صرح بذلك عبد القاهر الجرجاني إذ قال: "اعلم أن عسى من أفعال المقاربة، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، كان زيد فاعلاً وكان (أن) في موضع نصب؛ لأن المعنى: قارب أن يخرج إلا أنهم يلتزمون (أن) هنا، فلا يقولون عسى زيد الخروج، كما يقولون قارب زيد الخروج؛ لأجل أن (أن) إذا دخلت على (يفعل) لم يصلح إلا للاستقبال، فلما كان غرضهم في (عسى) تقريب المستقبل لم يفارقوا الذي هو علم الاستقبال...".⁽⁹⁵⁾ وقال عند حديثه عن (كاد): "اعلم أن كاد مجانس لعسى في إفادة المقاربة إلا أن كاد أتى به لإفراط تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال من كاد".⁽⁹⁶⁾

فإذا كان هذا الفرق من حيث الدلالة الزمانية للفعليين، فثمت فرق آخر من حيث المعنى خاص بـ (عسى) ذكره الزمخشري بقوله: "والفصل بين معني عسى وكاد أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع تقول: عسى الله أن يشفي مريضاً، تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله تعالى، مطموع فيه، وكاد لمقاربتة على سبيل الوجود والحصول تقول: كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل".⁽⁹⁷⁾ وفيما سبق دليل على أن (عسى) تدل على المقاربة وسيوضح الباحث ذلك لاحقاً.

ثانياً: رأيه في (حري) و(اخلولق).

رأى المخزومي أن الفعلين (حري) و(اخلولق) لا يدلان على الرجاء دلالة مباشرة إذ قال: "ويكاد (عسى) يكون الفعل الوحيد الذي يدل على الرجاء في هذا الباب، أما حري، واخلولق نحو: حري زيد أن يفعل كذا، واخلولق عمرو أن يقوم، فمعناهما صار زيد حرياً أن يفعل كذا وعمرو خليفاً أن يقوم، أي: جدير".⁽⁹⁸⁾ ونقل قول الرضي: بأن أصلهما "حري بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياس مع أن وأن".⁽⁹⁹⁾ ثم قال بعد ذلك: "وإذا أريد لهما أن يدل على ما يدل عليه (عسى) فلا بد من استعمالهما بلفظ الماضي فقط، ودلالتهما على الرجاء مستفادة من دلالتهما على الجدارة، فكون زيد جديراً بالوفاء. مثلاً. يدل التزاماً على أن الوفاء مما يطمع فيه، أو يتوقع منه".⁽¹⁰⁰⁾ وهو بهذا الكلام يقر بأن هذين الفعلين يدلان على الرجاء عندما يستعملان بلفظ الماضي، وأن دلالتهما على الرجاء دلالة التزامية.

ويبدو أنه لم يطلع على ما قاله النحاة في هذين الفعلين، إذ ذكروا أنهما لا يستعملان في هذا الباب إلا جامدين أي بصورة الماضي فقط.⁽¹⁰¹⁾ كما يبدو أيضاً أنه قد تكلف في تتبعه للدلالة الأصلية لهذين الفعلين التي ذكرتها المعجمات العربية.⁽¹⁰²⁾ على الرغم من أنه يدعو إلى التسليم بما ورد عن العرب من دون البحث عن الأصل، أو اللجوء إلى التقديرات والتأويلات عند حديثه عن الأساليب النحوية، إذ اتهم النحاة أنهم قد قصروا في دراستها وأنهم لجؤوا إلى التقديرات والتأويلات المتعسفة التي أملت عليهم نظرية العامل.⁽¹⁰³⁾ وكان عليه هنا الاكتفاء بالقول إن العرب قد استعملوا (عسى) و(حري) و(اخلولق) للدلالة على الرجاء.

وقد يفهم من كلامه السابق الذي ذكر فيه أن (عسى) تكاد تكون الفعل الوحيد الدال على الرجاء، أن عسى بمعنى (رجا) وأنه لا يوجد له دلالة أخرى. وهذا غير صحيح فقد ذكر ابن القوطية معنى عسى بقوله: "وعسى الشيخ عساء، وعسا عسواً وعسياً. كبر واشتد، والعود عساء... وعسى بالشيء: لزمه وعسى أن يفعل: فعل غير متصرف".⁽¹⁰⁴⁾ وذكر ابن منظور لهذا الفعل (عسى) المعنى الذي ذكره المخزومي لـ(حري) و(اخلولق)

إذ قال: "وهو عسيّ أن يفعل كذا وعسيّ أي خليق".⁽¹⁰⁵⁾ فلماذا لم يذكر المخزومي الدلالة الأصلية للفعل (عسي) ؟

وأما قوله إن دلالة (حري) و(اخلولق) على الرجاء مستفادة من دلالتها على الجدارة، فبعيد عن الصواب؛ لأنه لو تمسكنا بالدلالة الأصلية لهذه الأفعال . كما رأى . لكان الرجاء واقعاً على تلك المعاني الأصلية، فلو قيل: حري زيد أن ينجح أو اخلولق زيد أن ينجح، أو عسي زيد أن ينجح، لكان المعنى على ذلك: رجوت أن يكون زيد حرياً أو خليقاً، أو عسيّاً أي: خليقاً بالنجاح. وهذا تفسير بعيد لمعاني هذه الجمل. والمعنى المراد من هذه الجمل . كما يرى الباحث . هو: رجوت لزيد النجاح. وكأن هذه الأفعال قد دلت على رجاء المتكلم حصول مضمون أخبارها لأسمائها، لأن الفاعل الحقيقي للرجاء هو الراجي، أي: المتكلم بهذه الجمل، وليس أسماء هذه الأفعال؛ إذ لا يمكن القول إن معنى جملة (عسي زيد أن ينجح) هو: رجا زيد النجاح.

وأما قوله: (فكون زيد جديراً بالوفاء مثلاً يدل على أن الوفاء مما يطمع فيه أو يتوقع منه) فلم يوضح من أين اكتسب زيد صفة الجدارة بالوفاء؟ فإن كان يقصد أن جملة (حري زيد أن يفي) معناها: زيد جدير بالوفاء، وأرجو أو أطمع أن يفي، فإنه يحمل الجملة ما لا تحتل، إذ لا دلالة على الرجاء أو الطمع فيها، هذا أولاً، وسيؤدي هذا إلى تناقض الكلام ثانياً، فمادام زيدٌ جديراً بالوفاء، فلماذا أرجو أن يكون وفيّاً.

وخلاصة القول إن (عسي) و(حري) و(اخلولق) أفعال تدل على رجاء المتكلم حصول أخبارها لأسمائها، من دون النظر إلى معانيها الأصلية. ويبدو للباحث أن الفعل (عسي) هو أكثر هذه الأفعال استعمالاً، إذ لم يرد غيره من أفعال الرجاء في القرآن الكريم، ولعل ذلك راجع إلى دلالتها على المقاربة . كما ذكر سابقاً . أكثر من الفعلين الآخرين، والدليل على ذلك أنه يجوز حذف (أن) من خبره تشبيهاً له بـ (كاد) ليدل على رجاء حصول الخبر قريباً، كما ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني إذ قال: "إلا أنهم يحذفون في الشعر (أن) من عسي تشبيهاً له بـ (كاد) كالبيت الذي أنشده: عسي الكرب الذي أمسيت فيه يكون، كأنه قال: كاد ذلك يكون".⁽¹⁰⁶⁾

ويرى الباحث أن المقاربة ملازمة لمعنى الرجاء، لأن الرجاء لا يكون إلا في الخير، والراجي للخبر يتمنى حصوله في أقرب وقت، فالعجل غريزة طبعت عليها النفس البشرية كما قال سبحانه " خلق الإنسان من عجل " الأنبياء: 37، وقوله سبحانه "ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم" يونس: 11. وكما عبر عن ذلك جرير بقوله⁽¹⁰⁷⁾

وإني لأرجو منك خيراً عاجلاً والنفس مولعة بحب العاجل

ثالثاً: رأيه في عمل (كاد وأخواتها).

رأى المخزومي أن هذه الأفعال تستعمل لأداء وظائف دلالية، وليس لها أي عمل فيما يليها من اسم وخبر، إذ قال: " ووظائف هذه الأفعال هي الدلالة على المقاربة والدلالة على الرجاء، والدلالة على الشروع، وليس لهذه الأفعال وظائف أخرى كالتصويرها النحاة من اقتضاء للمرفوع والمنصوب وعمل لها فيهما. ويبدو أن الجمل التي تليها جمل فعلية تتألف من فعل وفاعل، يتأخر الفاعل فيها عن الفعل في موضع، ويتقدم في موضع آخر، نحو: كاد يقوم زيد، وكاد زيد يقوم".⁽¹⁰⁸⁾ ويرى الباحث أن هذا القول بعيد كل البعد عن

الصواب؛ لمخالفته للمنطق اللغوي، ولما جرى عليه الاستعمال العربي الذي أثبتته جميع النحاة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. أن جميع النحاة، ومنهم المخزومي نفسه، قد أجمعوا على أن (كاد وأخواتها) أفعال عدا (عسى) الذي عدّه قليل من النحاة حرفاً.⁽¹⁰⁹⁾ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يرد الفعل في الكلام من دون أن يسند إليه، ويؤتى بمفعوله الذي يتم المعنى به؟ فلا يمكن أن تبقى دلالة الفعل على الحدث والزمان، وهو مجرد مما يقتضيه من إسناد عندما يتركب في الجملة.

2. أن أكثر أفعال هذا الباب تدل على أحداث يقوم بها الفاعلون (الأسماء المسندة إلى هذه الأفعال) على وجه الحقيقة، وهي أفعال المقاربة وأفعال الشروع، فلو قيل: (كاد زيد يقوم) أو (أخذ زيد يكتب) فإن (زيد) هو الذي أحدث المقاربة من القيام، وهو الذي بدأ بالكتابة، فهو الفاعل الحقيقي لهذين الفعلين وأمثالهما، وهما يقتضيان . أيضاً . مفعولين، ليتم بهما معنى الجملتين. ولو قال المخزومي أن هذه الأفعال تقتضي فاعلين ومفعولين، وأن مفعولاتها قد وردت جملاً فعلية لكان أفضل مما ذهب إليه.

إذ يرى الباحث أنه لا يمكن التسليم بما قاله النحاة بأن هذه الأفعال تدخل على الجمل الاسمية؛ لأن ذلك يؤدي إلى تعارض في معنى الجملتين، فلو قيل: (زيد يقوم) أثبتنا القيام لزيد، وعند دخول (كاد أو إحدى أخواتها) تصبح الجملة (كاد زيد يقوم) والمعنى قارب القيام، ولم يحدثه، فكيف يمكن القول إن (زيد) قارب القيام بعد القول إنه في حال القيام، والعكس هو الصحيح، فعّد هذه الأفعال أفعالاً محضة، أي ليست ناقصة وعد أسمائها فاعلين والجمل التي أسماها النحاة أخباراً مفاعيل لها، هو ما يذهب إليه الباحث، وهذا قد يخرج النحاة من مأزق الإخبار عن الذات بالمصدر، ويعفيهم من التقديرات التي ذهبوا إليها. وذلك يعني أنه لا يمكن عدّ هذه الأفعال عناصر تحويل كما هو حال (كان وأخواتها) التي تدخل على الجملة الاسمية، من دون أن تلغي معناها الأصلي، وإنما تقيده زمانياً، فلو قيل: (زيد قائم) فإن القيام ثابت لزيد مطلقاً، أي غير محدد بزمن معين، فلو دخل على الجملة (كان، أو أصبح، أو أمسى، أو ظل.... إلخ) فإن القيام ثابت لزيد ولكنه قيد بالزمان الذي يدل عليه الفعل الداخل على الجملة؛ لأن هذه الأفعال خالية من الدلالة على الأحداث. كما ذكر. سابقاً. أما أفعال المقاربة، فهي تدل على حدث الاقتراب من الشيء، وأفعال الشروع تدل على البدء بالحدث.

أما الأفعال الدالة على الرجاء، فالباحث يرى أنه لا يمكن أن تقوم الأسماء الظاهرة، التي أسندت إليها، مقام الفاعلين الحقيقيين؛ لأن الراجي هو الفاعل الحقيقي، وهو المتكلم بهذه الجمل، وليس الاسم الظاهر الذي تسند إليه هذه الأفعال، فلو قيل: (عسى زيد ينجح)، فلا يمكن القول إن المعنى رجا زيد النجاح. فالفاعل لمعنى الرجاء الذي تضمنته هذه الأفعال هو المتكلم، وأقرب تأويل لهذه الجملة هو: رجوت لزيد النجاح. ويمكن القول إن الأسماء الظاهرة قد أسندت إلى هذه الأفعال مجازاً، كما أسند إلى الأفعال المطاوعة، نحو: (انكسر الزجاج)، فالزجاج هو المفعول في الحقيقة. وكذلك هذه الأسماء هي مفاعيل تعدى إليها معنى الرجاء الذي تضمنته تلك الأفعال بواسطة حرف الجر (من) أو (اللام) وما يؤكد ذلك أن (عسى) قد اتصلت بها ضمائر النصب، نحو: (عساني، وعساك، وعساه) وقد عدّه سيبويه في هذه الحال حرفاً بمنزلة

(لعل).⁽¹¹⁰⁾ ويرى الباحث أن هذا ليس صحيحاً، إذ لا يوجد لفظ يكون مرة فعلاً، ومرة حرفاً، وهو يحمل الدلالة نفسها. وليس صحيحاً. كما يرى الباحث. ما ذهب إليه بعض النحاة من تخريجات لمجيء اسمها ضمير نصب، إذ ذهب بعضهم إلى أنها باقية على فعليتها، ولكن حل ضمير النصب مكان ضمير الرفع. وذهب بعضهم الآخر إلى أنها باقية على عملها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس.⁽¹¹¹⁾ فلا حاجة لمثل هذه التخريجات البعيدة، فالمعنى في نحو: (عساك أن تفعل كذا) هو رجوتك فعل كذا، أو أن تفعل كذا. وقد يؤكد هذا أن (عسى) قد تسند إلى ضمائر الرفع، وفي هذه الحال تكون هذه الضمائر في مقام الفاعلين الحقيقيين، نحو: (عسيتُ أن أنجح) بمعنى رجوت النجاح، ونحو: هل عسيتُ أن تنجح؟ بمعنى هل رجوت النجاح؟ وعلى هذا يكون معنى قوله تعالى: "قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا" البقرة: 246. هو: هل رجوتم، أو طمعتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا بعد أن يصبح ذلك واجباً، وليس كما ذكر الزمخشري إذ قال: "والمعنى هل قاربتم ألا تقاتلوا؟" يعني هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون؟ أراد أن يقول: عسيتم ألا تقاتلوا، بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال فأدخل هل مستهفاً عما هو متوقع عنده ومظنون.⁽¹¹²⁾؛ لأنه قد ضمّن (عسى) معنى التوقع وهذا بعيد ولا تقتضيه الدلالة النحوية للجملة.

3. اقتصر في التمثيل لما ذهب إليه على فعل واحد هو (كاد)، وعلى الرغم من ذلك فقد تعسف أشد التعسف عندما رأى أن (زيداً) في قوله: (كاد يقوم زيد) و(كاد زيد يقوم) هو فاعل للفعل (يقوم) مرة جاء بعد فعله، ومرة تقدم عليه، أما (كاد). كما ذكر. فهو دال على المقاربة ولا يحتاج إلى مسند إليه، ولا إلى مفعول، أو خبر كما ذكر النحاة. وهذا الكلام غير صحيح بناءً على ما ذكر في الفقرتين السابقتين، ونظراً لمخالفته ما أجمع عليه النحاة بعد استقراءهم لكلام العرب. إذ أوجبوا أن يكون لكل فعل مسند إليه. بغض النظر عن تسميته فاعل أو اسم. ويؤكد ذلك ما ذكره في باب التنازع، إذ أوجبوا أن يضمير الفاعل سواء أكان الطالب له الفعل الأول، أم الثاني، نحو: (يحسن ويسيء ابناك). قال ابن عقيل: "فإن أعملت الثاني وجب أن تضمير في الأول فاعله، فتقول: "يحسنان ويسيء ابناك"، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني فتقول: "يحسن ويسينان ابناك".⁽¹¹³⁾

وإذا كان المخزومي قد حكم ببطلان باب التنازع؛ فإنه قد أجاز تعدد الإسناد إلى الفاعل، قياساً بتعدد الإسناد إلى المبتدأ إذ قال: "فقولنا: دخل وجلس خالد: جملة فعلية فيها فعلان وفاعل واحد، وكان هذا الفاعل قد أحدث الفعلين جميعاً".⁽¹¹⁴⁾ فإذا كان (خالد) في الجملة التي ذكرها هنا فاعلاً للفعلين، فلماذا لم يقل إن (زيد) في الجملة التي ذكرها سابقاً فاعل للفعلين؟ وجواب ذلك واضح، لأن ذلك سيظهر التناقض في معنى الجملة فيضطر إلى الرجوع عما ذهب إليه.

علماً أن النحاة لم يجيزوا هذا التركيب (كاد يقوم زيد) مع أفعال هذا الباب إلا إذا تقدمت (أن) على الفعل الثاني، قال عبد القاهر الجرجاني: "... والنكتة في هذا أنك إذا جعلت (أن) فاعلة في عسى، كقولك: عسى أن يخرج زيد، لم يجز حذفها... وأنت إذا قلت: عسى يخرج الزيدان، جعلت الكلام بمنزلة: ضحك خرج، في إيلاء الفعل الفعل وذلك بعيد في القياس، وغير موجود في الاستعمال".⁽¹¹⁵⁾

4. أن هذا الرأي يؤدي إلى إهمال دلالة التقديم والتأخير في نظم الجملة. فمما لا شك فيه أن دلالة قولنا: (عسى زيد أن ينجح) تختلف عن دلالة جملة (عسى أن ينجح زيد). إذ يرى الباحث أن معنى الجملة الأولى: رجوت لزيد النجاح. ومعنى الثانية: رجوت نجاح زيد. والفرق الدلالي بين الجملتين واضح. وكذلك لو قيل: (كاد زيد يقوم) و(كاد أن يقوم زيد) فإن معنى الجملة الأولى: قارب زيد القيام، ومعنى الثانية: قرب قيام زيد. ففي الجملة الأولى كان الاهتمام بزيد فأسند إليه حدث المقاربة، وفي الثانية كان الاهتمام بقيام زيد فأسند إليه حدث المقاربة.

خاتمة البحث وأهم نتائجه:

بعد هذا البحث الموسوم بـ: (مناقشة الدكتور مهدي المخزومي في آرائه النحوية المتعلقة بالأفعال الواردة في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه") يود الباحث الإشارة إلى أنه قد حرص كل الحرص على الإيجاز غير المخل، إذ كان بالإمكان التوسع بالمناقشة؛ لتوضيح القضايا التي تناولها البحث، والتوسع أيضاً بالأمثلة والشواهد، ولكن الباحث أثر الاختصار؛ كي لا يكون البحث مملأً. وكذلك سيلتزم الطريقة نفسها في تدوين النتائج التي توصل إليها، إذ سيكتفي بتدوين أهم النتائج وهي على النحو الآتي:

أولاً: كان الدكتور المخزومي متحاملاً تماماً كبيراً على البصريين، في قضايا اتفقوا فيها مع الكوفيين، مثل فكرة العامل النحوي، ومجيء اسم الفاعل مبتدأ، وتصنيف الأفعال الناسخة، وفعلية فعل الأمر، وغيرها، ولكنه صب نقده اللاذع على البصريين.

ثانياً: لم يكن المخزومي محقاً في التشكيك فيما نقله أبو البركات بن الأنباري عن الكوفيين، من قولهم إن الفعل هو الأصل، والمصدر فرع منه؛ لأن رأي الكوفيين هذا منسوب إليهم من قبل ابن الأنباري بنحو مائتين وأربعين عاماً، وقد أقر ذلك أبو بكر بن الأنباري ت (327هـ) وهو من أعلام المذهب الكوفي، كما ورد في كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي. وكذلك نسبه ابن المؤدب إلى الفراء قبل ابن الأنباري بأكثر من قرن.

لم يكن المخزومي موفقاً في ترجيح رأي الكوفيين القائل إن الفعل أصل والمصدر فرع عنه وذلك للأسباب الآتية:

1. أنه شكك في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين، وشكك في الحجج التي نقلها أبو البركات ابن الأنباري عن الكوفيين، ولم يكن ذلك التشكيك صحيحاً، فقد أثبت الباحث أن ذلك الرأي ثابت عن الكوفيين وكذلك الحجج التي ذكروها قبل أبي البركات بن الأنباري بأربعين ومئتي عام.
2. أنه ذكر أن من المستحيل التوصل إلى أدلة قطعية تثبت صحة أحد الرأيين في هذه المسألة حتى القرائن التي اعتمد عليها في ترجيحه. النتائج التي أظهرتها الدراسات اللغوية المقارنة. لم يكن واثقاً بها، وإلا لما دعا إلى دراسة تتبع تاريخ الفعل في إحدى اللغات السامية.
3. أنه لم يناقش الحجج التي أتى بها الفريقان، ولا سيما حجج البصريين؛ ليقوم بتنفيذها. بل لم يذكر سوى حجتين من حجج البصريين التسع، من دون أي نقاش لها.

4. أن المنطق العقلي البسيط، والاستعمال اللغوي المتجدد يدلان دلالة قاطعة على أن المصدر هو أصل والفعل فرع عنه. وقد أثبت الباحث ذلك من خلال المخططات والمشجر والأمثلة التي ذكرها في متن البحث، من دون النظر في حجج البصريين.

ثالثاً: بدا التناقض والاضطراب واضحين في آرائه المتعلقة بأقسام الفعل في العربية وقد اتضح ذلك من خلال الآتي:

1. إخراج فعل الأمر من نطاق الأفعال، بدعوى أنه لا يحمل دلالة زمانية، ولا يسند إليه. وقد فندّ الباحث تلك الدعوى في أثناء البحث. ثم دعا إلى عد أسماء فعل الأمر المصاغة بطريقة قياسية على وزن (فِعال) أفعالاً حقيقية، فكيف يمكن إنكار فعلية فعل الأمر وإثبات فعلية اسم فعل الأمر...!!؟

2. أطلق على صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول مصطلح الفعل الدائم. موافقاً للكوفيين في ذلك. وجعله القسم الثالث للفعلين الماضي والمضارع. ودعا النحاة إلى الاتصاف بالجرأة والشجاعة في اعتماد هذا القسم، ولكنه قد خالف المنطق العقلي الذي لا يقبل بوجود حدث دائم يستغرق الأزمنة المختلفة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) من دون انقطاع، ثم إنه قد ناقض نفسه فيما ذهب إليه من أن الجملة الفعلية تدل على التجدد، وفضلاً عن ذلك فقد عاد وذكر أن صيغة (فاعل) قد تستعمل استعمال الاسم الجامد.

رابعاً: يبدو أنه لم يطلع على كل ما قاله النحاة في الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) ولذلك كانت آراؤه التي أبداها ارتجالية لا تقوم على أي أساس علمي، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1. أنه دعا إلى إخراج (ليس) لأنها تفيد النفي، و(صار). لأنها تفيد التحول. من هذه الأفعال، وإذا كان معه بعض الحق في إخراج (ليس) فلم يكن معه أي حق في إخراج (صار)؛ لأن كل تلك الأفعال لها علاقة بالتحول. كما هو موضح في أثناء البحث. وفضلاً عن ذلك فقد ذكر النحاة أن بعض تلك الأفعال قد ترد بمعنى (صار) وعلى رأسها (كان).

2. أنه دعا إلى زيادة بعض الأفعال على الأفعال الناسخة (كان وأخواتها)، وقد دل ذلك على أنه لم يستوعب فكرة النقص التي اتصفت بها (كان وأخواتها) وهي اقتصارها على الدلالة الزمانية فقط. أما الأفعال التي زادها فقد كانت أفعالاً محضة، تدل على الحدث والزمان والأحداث التي دلت عليها يقوم بها الفاعلون على وجه الحقيقة، واستعمالها في بعض السياقات. إن وجد. بمعنى (كان) لا يخرجها عند أصلها، كما أن استعمال (كان) وبعض أخواتها في بعض السياقات تامة لا يخرجها عن أصلها.

3. من الأفعال التي دعا إلى زيادتها على (كان وأخواتها) الفعل (وُجِدَ) وهذا الفعل أصله (وَجَدَ) الذي ذكره النحاة في باب (ظن)، ولكنه أتى به مبنياً للمجهول، والبناء للمجهول لا يمكن أن يخرج الفعل عن أصل استعماله.

4. ذكر أن الفعل (غدا) قد أهمله النحاة، وهو يدل على اتصاف الاسم بالخبر وقت الغداة. والحقيقة أن هذا الفعل قد يستعمل بمعنى (صار) كما ذكر النحاة.

خامساً: لم يوفق المخزومي، ولا الكوفيون من قبله في عد أخبار (كان وأخواتها) أحوالاً، وكذلك لم يوفق البصريون في عدها مفاعيل أو مشبهة بالمفاعيل؛ لأنها أخبار حقيقية، كما يرى الباحث وقد وضح ذلك في أثناء البحث.

سادساً: خالف المخزومي المنطق اللغوي، وناقض نفسه عندما ذكر أن أفعال المقاربة (كاد وأخواتها) غير محتاجة إلى إسناد؛ لأنها . كما زعم . تستعمل لأداء وظائف دلالية فقط، وقد رد الباحث على هذا الزعم وفنده بالأدلة القاطعة، وقد كان للباحث رأي مخالف للمخزومي وللنحاة في هذه الأفعال، إذ رأى أن هذه الأفعال لا يمكن عدها من الأفعال الناسخة، لأنها تدل على أحداث يقوم بها الفاعلون على وجه الحقيقة، ولا يمكن القول إنها تدخل على الجمل الاسمية؛ لأن ذلك يؤدي إلى تناقض المعنى، كما هو موضح في أثناء البحث.

تلك أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله رسول رب العالمين.

هوامش البحث:

1. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م. 103.
2. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الانباري، تقديم محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982م: 1/235 . 245.
3. في النحو العربي نقد وتوجيه: 104.
4. ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت. د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1402هـ، 1982م. 60.
5. الإيضاح في علل النحو: 60 . 61.
6. ينظر: الإنصاف: 1/236.
7. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 57 . 95، والإنصاف: 1/137، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 103.
8. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 62، والإنصاف: 1/236.
9. في النحو العربي نقد وتوجيه: 104.
10. الإيضاح في علل النحو: 61 . 62.
11. ينظر: دقائق التصريف، ابن المؤدب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ت، د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، 1987م. 44
12. في النحو العربي نقد وتوجيه: 104.
13. ينظر: تأريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1980م. 14
14. في النحو العربي نقد وتوجيه: 106.
15. في النحو العربي نقد وتوجيه: 102.
16. في النحو العربي نقد وتوجيه: 144 . 145، وينظر: تأريخ اللغات السامية: 16.
17. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 145.

18. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت.د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م. 580.
19. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 56 . 58.
20. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 56.
21. الإيضاح في علل النحو: 53.
22. ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3: بيروت، 1408هـ، 159/1988.1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت، 1399هـ، 1979م. 205/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت. عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت. 94/2.
23. المقتصد في شرح الإيضاح: 580/1.
24. نتائج الفكر، أبو القاسم السهيلي، ت، محمد إبراهيم البناء، دارالرياض للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت. 357.
25. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 85.
26. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 86، والإنصاف: 524/2، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 115 . 116.
27. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 120
- (*أخطأ في عده الفعل الماضي في المثال الذي ذكره دالاً على المستقبل، لأنه بعد أداة شرط، وكأنه لا يعلم أن أداة الشرط (لو) غالباً ما يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين، ولذلك تعرف بأنها تفيد ما كان سيقع في الماضي لوقوع غيره في الماضي أيضاً، ولا تدل على المستقبل إلا إذا كان فعل الشرط مضارعاً.
28. في النحو العربي نقد وتوجيه: 153
29. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 185.
30. في النحو العربي نقد وتوجيه: 159.
31. ينظر: الأنصاف: 535/2.
32. في النحو العربي نقد وتوجيه: 202
- المفروض أن يقول: (أسماء)
- ** المفروض أن يقول (حكم) ولعله خطأ طباعي
33. في النحو العربي نقد وتوجيه: 206.
34. ينظر: الأصول في النحو: 244/2، والإيضاح في علل النحو: 86، والإنصاف:
35. ينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت.د. رمضان عبد التواب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1990م. 493/1.
36. في النحو العربي نقد وتوجيه: 118 . 119.
37. في النحو العربي نقد وتوجيه: 125.
38. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 116، 158.
39. في النحو العربي نقد وتوجيه: 158.
40. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة. د. ت. 124/3، شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، د. ت. 66، تصريف الأسماء في العربية، د. شعبان صلاح، دارغريب للطباعة، القاهرة، 2005م. 49.

41. ينظر التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، بحث منشور في مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، ع7، مارس 2008م. ص 155. 160
42. في النحو العربي نقد وتوجيه: 139.
43. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 107.
44. ينظر: الإنصاف: 44/1.
45. في النحو العربي نقد وتوجيه: 138 . 140.
46. ينظر: كتاب سيويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، ت. عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، دت. 329/1، والأصول في النحو: 59/1، والخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، ت. محمد علي النجار، دارالكتاب العربي، د. ت. 317/1، وشرح قطر الندى: 118/1.
47. ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شرح. د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ، 1999م: 148 . 149، وهمع الهوامع: 380/1 . 383.
48. ينظر: همع الهوامع: 380/1 . 383.
49. ينظر: الإنصاف: 54 /1، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ت. د. هادي حسن حموي، دارالكتاب العربي، ط1، 1410هـ، 1990م: 109/1.
50. ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دت: 87/4، والأصول في النحو: 126/1، وأوضح المسالك: 172/2.
51. في النحو العربي نقد وتوجيه: 118.
52. في النحو العربي نقد وتوجيه: 126.
53. في النحو العربي نقد وتوجيه: 203.
54. ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2001م: 6/2، وأوضح المسالك: 14/1، وشرح ابن عقيل: 7/1، وهمع الهوامع: 28/1.
55. ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، ت. حسين هندواوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1405هـ، 1985م: 495/2، وأوضح المسالك: 14/1، وشرح ابن عقيل:
56. ينظر:الأصول في النحو: 496/1.
57. البحث مقدم للنشر.
58. ينظر: نتائج الفكر: 195.
59. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 78.
60. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 1776.
61. في النحو العربي نقد وتوجيه: 178.
62. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 178.
63. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 178 . 179.
64. ينظر: شرح ابن عقيل: 139/1، و معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989م: 253/1.
65. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح " 399/1، وأسرار العربية، أبو البركات بن الانباري، ت. فخر الدين قداره، دار الجيل، ط1، بيروت، 1415هـ، 1995م: 134.
66. ينظر: شرح ابن عقيل: 139/1، معاني النحو: 225/1 . 265.

67. ينظر: إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، ط2، القاهرة، 1413هـ، 1992م:4.
68. ينظر: معاني النحو: 269/1.
69. في النحو العربي نقد وتوجيه: 180.
70. في النحو العربي نقد وتوجيه: 167.
71. ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 398/1، ونتائج الفكر: 345، 404.
72. ينظر: أوضح المسالك: 48 /2، وشرح قطر الندى: 165، وشرح ابن عقيل /: 205/1.
73. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، ت.أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. قم الحديث (2344).
74. ديوان امرئ القيس، دار بيروت للطباعة والنشر، 1404هـ، 1983: 51.
75. ينظر: الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.: 48.
76. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن السنتريني، إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت: 823/7.
77. ينظر: الإنصاف: 823/2.
78. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 182.
79. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 179، ودراسات في نظرية النحو العربي، د. صاحب أبو جناح، دار الفكر، الأردن، ط1، 1419هـ، 1998م: 51.
80. ينظر: شرح قطر الندى: 176، شرح ابن عقيل: 2261.
81. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 213/1، 325، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 23، 24، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1427هـ، 2007م: 13.
82. ينظر: المقتضب: 68 /3، و المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م: 53، همع الهوامع: 293/2.
83. ينظر: شرح ابن عقيل: وهمع الهوامع: 294 /2، ومعاني النحو:
84. ينظر: الإنصاف: 823/2.
85. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 677/1، والإنصاف: 827 /2.
86. ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تقديم، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.: 213، شرح ابن عقيل: 211/1، ومعاني النحو:
87. ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: 29 . 43.
88. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 430 /1، وشرح ابن عقيل: 153/1.
89. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 185.
90. ينظر: الإيضاح في علل النحو: 70، وإحياء النحو: 51، و من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1994م: 202.
91. ينظر: المفصل: 232.
92. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 176، 328.
93. ينظر: المقتضب: 68 /3، والأصول في النحو: 193/1، واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، ت. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت: 1/ 144، وأسرار العربية: 125/1،
94. و اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ت. عبد الله النهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، 1995م: 193/1.

95. المفصل: 231. وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 356/1 . 359.
96. المقتصد في شرح الإيضاح: 356 . 357.
97. المقتصد في شرح الإيضاح: 360 . 361.
98. المفصل: 233.
99. في النحو العربي نقد وتوجيهه 186.
100. شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي، ت. يوسف حسن عمر، منشورات، جامعة قاريونس بنغازي، 1398هـ، 1978م: 337/2.
101. في النحو العربي نقد وتوجيهه: 186.
102. ينظر: أوضح المسلك: 1/ 318، شرح ابن عقيل: 1/ 1667.
103. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، 2003م: 257/6 . 258.
104. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيهه: 225 . 312.
105. كتاب الأفعال، ابن القوطية، ت. علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1421هـ، 2001م: 194، وينظر: لسان العرب: 258 . 257/6.
106. لسان العرب: 258 . 257 /6.
107. المقتصد في شرح الإيضاح: 361/1.
108. ديوان جرير، دارصادر للطباعة والنشر، لبنان، 1087م: 187.
109. في النحو العربي نقد وتوجيهه: 189، وينظر: دراسات في نظرية النحو العربي: 355.
110. ينظر: المفصل: 231، وأوضح المسالك: 301/1، شرح ابن عقيل: 162/1.
111. ينظر: الكتاب: 375/2.
112. ينظر: مغني اللبيب: 134/1.
113. الكشف، الزمخشري، ت. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2 1421هـ، 2001م: 319/1.
114. شرح ابن عقيل: 269/1، 270.
115. في النحو العربي نقد وتوجيهه: 136، وينظر: نفسه: 162.
116. المقتصد في شرح الإيضاح: 361/1.